" تقاضي المصلحة العامة
ودوره في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية"
"دراسة تحليلية نقدية في الولايات المتحدة والهند وبعض الدول الافريقية"

"Public Interest Litigation and Its Role in Protecting the Rights of Vulnerable Groups"
A Critical Analytical Study in the United States, India, and Some African Countries"

دكتور/ إبراهيم محمد عبداللا
مدرس القانون العام
كلية الحقوق جامعة مدينة السادات

Dr. Ibrahim Mohamed Abdella
Lecturer in Public Law
Faculty of Law, Sadat City University
Dribrahim@law.usc.edu.eg

٢٠٢٤

ملخص البحث

تعتبر العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار والتقدم والرفاهية لأي مجتمع، ومن بين الأدوات القانونية التي تسهم في تعزيز هذه العدالة، وتحقق المساواة بين جميع فئات المجتمع، يبرز "**تقاضي المصلحة العامة**" الذي يهدف إلى حماية المصلحة العامة من خلال إحداث تغيير اجتماعي، كالطعن على القوانين أو السياسات غير العادلة، وتعزيز المزيد من المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي مما ينعكس على حقوق الفئات الأولى بالرعاية، التي تعاني ضعفا أو تهميشا أو نقصا في التمثيل، مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة واللاجئين والسكان الأصليين.

ويتميز تقاضي المصلحة العامة بأن رافع الدعوى لا يستهدف منه تحقيق أي مكسب شخصي، وإلا لن تقبل دعواه من الأساس، على العكس من تقاضي المصلحة الخاصة الذي يستلزم أن تكون لرافع الدعوى مصلحة شخصية مباشرة فيها، لكن على الرغم من هذا الهدف النبيل لتقاضي المصلحة العامة فإنه ينطوي على بعض التحديات وبخاصة في غياب نص قانوني يجيز ممارسته، حيث سيُلقى العبء حينها على القاضي الدستوري، وقد وجدنا أن مرونة تعامل القاضي الدستوري مع هذا الأمر قد تفاوتت في مداها باختلاف النظام القانوني لكل دولة من الدول محل الدراسة.

كما يمكن أن يُساء استخدام تقاضي المصلحة العامة كواجهة لتحقيق مصالح شخصية، أو لتصفية حسابات سياسية، أو الحصول على الشهرة السريعة

(ISSN: 2356 - 9492)

على حساب قضايا يُزعم أنها تخدم المصلحة العامة، كما وُجهت انتقادات لهذا النوع من التقاضي على أساس تأثيره المحتمل على مبدأ الفصل بين السلطات، نتيجة لتدخل القاضي الدستوري في مجالات السلطة التنفيذية والتشريعية.

ورغم تلك التحديات والعيوب، تُظهر الدراسة التي أجريناها، والتي استشهدنا فيها بتجارب الولايات المتحدة والهند وبعض الدول الإفريقية، أنه من الممكن تلافي هذه العقبات، ويظل تقاضي المصلحة العامة أداة حيوية لضمان إنفاذ حقوق الفئات الأولى بالرعاية، الذين تعيقهم ظروفهم الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية عن الوصول إلى العدالة.

الكلمات المفتاحية: ***تقاضي المصلحة العامة، الفئات الأولى بالرعاية، حقوق الأطفال، حقوق ذوي الإعاقة، حقوق النساء، حقوق اللاجئين، حقوق السكان الأصليين، العدالة الاجتماعية.***

Abstract

Social justice is a fundamental pillar in achieving stability, progress and prosperity for any society. Among the legal tools that contribute to strengthening this justice and achieving equality among all segments of society, "public interest litigation" stands out, which aims to protect the public interest by bringing about social change such as challenging unfair laws or policies, and promoting greater accountability and transparency in government performance, which is reflected in the rights of the most vulnerable groups who suffer from weakness, marginalization or underrepresentation, such as children, women, people with disabilities, refugees and indigenous peoples.

Public interest litigation is characterized by the fact that the plaintiff does not aim to achieve any personal gain, otherwise the lawsuit will not be accepted in the first place, unlike private interest litigation, which requires the plaintiff to have a direct personal interest in it. However, despite this noble goal of public interest litigation, it involves some challenges, especially in the absence of a legal text that permits its practice, as the burden will then be

(ISSN: 2356 - 9492)

placed on the constitutional judge. We found that the flexibility of the constitutional judge's dealing with this matter varied in its extent depending on the legal system of each of the countries under study.

Public interest litigation can also be misused as a front for personal gain, political score-settling, or quick publicity at the expense of issues that are claimed to be in the public interest. This type of litigation has also been criticized for its potential impact on the principle of separation of powers, as a result of the constitutional judge’s intervention in the areas of executive and legislative authority. Despite these challenges and shortcomings, our study, which cites the experiences of the United States, India, and some African countries, shows that these obstacles can be avoided, and public interest litigation remains a vital tool for ensuring the enforcement of the rights of vulnerable groups, whose social, political, or economic circumstances prevent them from accessing justice.

Keywords: ***Public Interest Litigation, Vulnerable Groups, Children's Rights, Disability Rights, Women's Rights, Refugee Rights, Indigenous People's Rights, Social Justice.***

أولا- مقدمة البحث وأهميته:

يعد "تقاضي المصلحة العامة" من الأدوات القانونية التي باتت تحتل مكانة بارزة في النقاشات الحقوقية والقانونية المعاصرة، خاصة في إطار السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية أو الذين يعانون من التهميش أو نقص التمثيل في المجتمع مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة واللاجئين والسكان الأصليين، حيث تمثل هذه الأداة القانونية تحولا جوهريا في كيفية استخدام النظام القضائي للدفاع عن حقوق هذه الفئات وتعزيز المصلحة العامة، وليس فقط لتسوية النزاعات الفردية وتحقيق المصلحة الخاصة.

يبرز تقاضي المصلحة العامة أيضا كوسيلة لمعارضة الأطر القانونية والسياسات العامة التي قد تضر بمصالح جماعية أو بحقوق مجموعات أو فئات معينة في المجتمع، وذلك على عكس التقاضي التقليدي الذي يركز عادة على تنازع المصالح الفردية أو الخاصة، وتكون نتيجة تقاضي المصلحة العامة هي جلب حقوق الفئة المهمشة أو المحرومة أو إحداث تغييرات في السياسات الحكومية، أو حتى تعزيز تطبيق الحقوق الدستورية على نطاق واسع.

علاوة على ما سبق، يساهم تقاضي المصلحة العامة في تعزيز دور القضاء كمؤسسة ضامنة للحقوق والحريات، فمن خلال الاستجابة لدعاوى المصلحة العامة، تؤكد المحاكم على استقلالها ودورها في تحقيق التوازن بين السلطة والحقوق والحريات، حيث يمكن للأحكام القضائية أن تدفع الحكومات لإعادة النظر في سياساتها وتعديلها بما يتماشى مع مبادئ العدالة والإنصاف.

(ISSN: 2356 - 9492)

نسعى من خلال هذا البحث إلى تقديم تجارب عديدة لدور تقاضي المصلحة العامة في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ونطمح إلى إبراز كيف يمكن لهذا النوع من التقاضي أن يسهم في تحقيق مجتمع أكثر عدالة وإنصافا، مع استكشاف كيف تم تطبيق هذه الأداة القانونية في دول مختلفة، والاستفادة من تجاربها المتنوعة من خلال تحليل الأطر القانونية والأحكام القضائية فيما يخص تقاضي المصلحة العامة.

ثانيا- إشكالية البحث:

يمثل تقاضي المصلحة العامة إحدى الآليات القانونية التي ظهرت لتلبية حاجة ملحة في المجتمعات المعاصرة، وهي حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية التي غالبًا ما تكون مهمشة أو ضعيفة أو ناقصة التمثيل، ومع تطور المجتمعات وتعقد الأطر القانونية، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بكيفية ضمان وصول العدالة إلى هذه الفئات، وكيفية تفعيل دور القضاء في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها حقوقهم الأساسية وذلك سواء في حالة غياب النص القانوني الواضح أو الصريح الذي يجيز اللجوء لهذا النوع من التقاضي، أو في حالة وجود فجوة بين النص القانوني الذي يتضمن الإشارة إلى حقوق معينة للفئات الضعيفة وبين الواقع العملي الذي قد يعكس تهميشا أو عدم فعالية في تطبيق هذه الحقوق.

ومن هنا تبرز العديد من التساؤلات لمعالجة هذه الإشكالية:

- ما هو مفهوم تقاضي المصلحة العامة وكيف نشأ وتطور وبخاصة في الدول محل الدراسة؟

- كيف يختلف تقاضي المصلحة العامة عن تقاضي المصلحة الخاصة والدعاوى الجماعية؟

- ما هو الإطار القانوني لتقاضي المصلحة العامة في بعض الدول الرائدة في هذا المجال؟ وكيف بدأت التجربة وتبلورت وتطورت هي هذه البلاد؟

- كيف يمكن لتقاضي المصلحة العامة أن يكون أداة فعالة في سد الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي؟

- ما هو الدور الذي يلعبه تقاضي المصلحة العامة في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية؟

ثالثا- منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على كل من المنهج التحليلي والنقدي معا، فغرضنا هو دراسة الجوانب المختلفة لهذا النوع من التقاضي والتحقق من فعالية استخدامه كأداة لحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ودفع الحكومات إلى إعادة النظر في بعض السياسات العامة التي تتعارض مع هذه الحقوق، ويقتضي ذلك الأمر تحليل ونقد الأطر القانونية والأحكام القضائية للعديد من الدول الرائدة في هذا النوع من التقاضي.

(ISSN: 2356 - 9492)

رابعا- خطة البحث

مبحث تمهيدي: الإطار المفاهيمي لتقاضي المصلحة العامة

المطلب الأول:ماهية تقاضي المصلحة العامة ونشأته

المطلب الثاني: التفرقة بين تقاضي المصلحة العامة وتقاضي المصلحة الخاصة

المطلب الثالث: التفرقة بين تقاضي المصلحة العامة والدعوى الجماعية

الفصل الأول: الأساس القانوني لتقاضي المصلحة العامة في بعض دول العالم

المطلب الأول: تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: تقاضي المصلحة العامة في دولة الهند

المطلب الثالث: تقاضي المصلحة العامة في دولة أوغندا

المطلب الرابع: تقاضي المصلحة العامة في دولة كينيا

المطلب الخامس: تقاضي المصلحة العامة في دولة جنوب افريقيا

الفصل الثاني: دور تقاضي المصلحة العامة في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية

المطلب الأول: تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق الطفل

المطلب الثاني: تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق المرأة

المطلب الثالث: تقاضي المصلحة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

المطلب الرابع: تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق اللاجئين

المطلب الخامس: تقاضي المصلحة العامة للسكان الأصليين

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لتقاضي المصلحة العامة

يرتكز تقاضي المصلحة العامة بشكل جوهري على حماية المصالح العامة، لكن تعريف هذه المصالح التي يجب حمايتها هو تعريف غير محدد وغير واضح من كافة نواحيه وأركانه، كما أن السعي لإضفاء هذه المصلحة العامة قد يأخذ العديد من الصور والآليات التي لا حصر لها، والذي منها على سبيل المثال: السعي لإحداث تغيير إيجابي في سياسات وقوانين الدولة من أجل خلق مردود إيجابي يعود على فئة معينة أو عدد كبير من أفراد المجتمع، وبخاصة تلك الفئات المحرومة من أساسيات الحياة، والتي لا تملك أية موارد للمطالبة بالحقوق، وتلك المهمشة التي لا تجد صوتا يعبر عنها، وتلك التي تعاني من نقص في التمثيل السياسي أو القانوني، فيكون التقاضي للمصلحة العامة بمثابة تجميع لأصوات كل هؤلاء من أجل تعزيز وإرساء العدالة والتغلب على الفقر والحرمان ونقص التمثيل.

وكي نتناول موضوع التقاضي للمصلحة العامة نرى تخصيص مبحث تمهيدي نتناول فيه ثلاثة مطالب وفقا للتقسيم التالي:

المطلب الأول: **ماهية تقاضي المصلحة العامة ونشأته**

المطلب الثاني: **التفرقة بين تقاضي المصلحة العامة وتقاضي المصلحة الخاصة**

المطلب الثالث: **التفرقة بين تقاضي المصلحة العامة والدعوى الجماعية**

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الأول

ماهية تقاضي المصلحة العامة ونشأته

نشأ مصطلح "تقاضي المصلحة العامة" لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم اعتماد آليات مماثلة في بلدان أخرى ولكن تحت مسميات مختلفة، مثل "التقاضي الاستراتيجي–Strategic litigation "[1] أو "التقاضي المؤثر–Impact litigation "[2].

وقد تم استخدام مصطلح "قانون المصلحة العامة" لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات خلال فترة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية[3]، كإشارة إلى الممارسات القانونية المتخذة لمساعدة الفقراء والمهمشين والذين يعانون من **نقص التمثيل**، أو كوسيلة لإحداث تغيير في السياسات الاجتماعية للمصلحة

---

[1]Aruho Amon, Advancing human rights in patient care through strategic litigation: the case of Uganda., Masters Degree. University of KwaZulu-Natal, Durban, South Africa, 2022, p.7.

[2]Aoife Nolan, Ann Skelton, Turning the Rights Lens Inwards': The Case for Child Rights-Consistent Strategic Litigation Practice, Human Rights Law Review 22 Oxford, 2022, p.4.

ويمكن أن تعود دعاوى المصلحة العامة السابقة إلى قانون روما الرومانية، والذي قسم للمرة الأولى الدعاوى إلى دعاوى المصلحة الخاصة، ودعاوى المصلحة العامة. نقلا عن أحمد كامل خليل أحمد، دعاوى المصلحة العامة في مجال حماية البيئة، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص٤.

(3) Rekosh, E. Who defines the public interest? Public interest law strategies in central and eastern Europe. Public Interest Law Initiative/Columbia University, 2005, p.3.

العامة، بشروط غير هادفة للربح[1] pro bono publico، وهذا الأمر يشمل مجالات عديدة مثل حقوق المرأة، وحقوق الأقليات العرقية، والأطفال، والمحرومين، وحقوق المستهلك، وكبار السن، وذوي الإعاقة، وحماية البيئة، وغيرها من المجالات[2].

وقد تمثل الهدف الرئيس لهذا النوع من التقاضي في ضمان وصول الفئات المهمشة والمحرومة من المجتمع وناقصي التمثيل بصفة عامة إلى العدالة، وحماية وتعزيز الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

---

[1] Pro bono publico (بالإنجليزية: for the public good)، هو مصطلح لاتيني يشير إلى العمل المهني الذي يتم القيام به تطوعا وبدون مقابل، وهذا الأمر معتمد في القواعد الأخلاقية والمواثيق المهنية للعديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة وانجلترا وكوريا الجنوبية، وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يشير هذا المصطلح إلى توفير الخدمات القانونية من قبل متخصصين قانونيين للأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفتها. حيث توصي نقابة المحامين الأمريكية (ABA) وبموجب القواعد الأخلاقية، أن يقوم المحامون بالمساهمة بما لا يقل عن ٥٠ ساعة من الخدمة التطوعية المجانية كل عام للفقراء وذوي الحاجة، بالإضافة إلى تخفيض التكلفة لهذه الفئات خارج الساعات التطوعية. مع التنويه إلى أن هناك بعض الولايات، مثل ولاية إلينوي، ليس لديها ساعات للعمل الطوعي للمحامين موصى بها، ولكنها تطلب كشفا سنويا عن ساعات العمل الطوعي المجاني والمساهمات المقدمة إلى المنظمات غير الهادفة للربح:

ABA Model Rule 6.1 establishes professional responsibility to provide pro bono service:
https://www.americanbar.org/groups/probono_public_service/policy/aba_model_rule_6_1/ last accessed 17 may 2023.

([2]) Shah, Ninad, Globalizing Public Interest Law, 2021. p.2.
& Scott L. Cummings and Deborah L. Rhode, Public Interest Litigation: Insights From Theory and Practice, 36 Fordham Urb. L.J. 603 (2009), p.607.

(ISSN: 2356 - 9492)

وقد فسر البعض في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح "**نقص التمثيل**" بأنه يعنى الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية للجماعات أو الفئات التي تفتقر إلى القوة، ومواجهة العنف اليومي المتمثل في القمع والتهميش في المجتمع الأمريكي والذي ينصب على ذوي البشرة السوداء، والمهاجرين، والأقليات الدينية، والفقراء، وأن هذا التفسير كان هو المحرك للموجة الأولى من دعاوى المصلحة العامة التي حققت نجاحا غير مسبوق في الستينيات والسبعينيات[1].

حيث بدأ العديد من خريجي كليات الحقوق في الولايات المتحدة في هذا الوقت، في رؤية النظام القانوني كأداة للتغيير الاجتماعي[2]، وسعوا إلى استخدام مهاراتهم القانونية لتمثيل مصالح الفقراء والمحتاجين، فأطلقوا على أنفسهم مصطلح "محامي المصلحة العامة–Public interest attorney" لتمييز أنفسهم عن محامي الشركات، **ومن هنا ظهر المفهوم الاجتماعي لدعاوى المصلحة العامة.**

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع مانع لدعاوى المصلحة العامة، أو تحديد لماهية المصلحة العامة التي تبرر اللجوء إلى هذه الدعاوى، واختلاف الفقهاء فيما بينهم في تناول هذا المفهوم وتحديد نطاقه ومضمونه وسياقه، إلا أن هناك بعض الجوانب المشتركة التي اتفق عليها الفقهاء حول هذا المفهوم، سنوضحها فيما يلي:

---

(1) Scott L. Cummings, Public interest litigation in comparative perspective, Australian Journal of Human Rights, vol.26:2, 2020, p.186.
(2) Cummings, S. L. The Internationalization of Public Interest Law. Duke Law Journal, vol.57(4), 2008, p.893.

يستند **المفهوم الاجتماعي لتقاضي المصلحة العامة** على فكرة أن النظام القانوني يجب أن يستخدم لحماية مصالح الجمهور بأكمله، وليس فقط مصالح الأثرياء والأقوياء، فيتم بذلك تعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع[1].

لذلك يذهب البعض إلى أن دعاوى المصلحة العامة هي جهد تعاوني أو جمعي يبذله الملتمس (رافع الدعوى) والدولة ممثلة في السلطة العامة والسلطة القضائية لضمان مراعاة حقوق الإنسان الدستورية أو الأساسية والمزايا والامتيازات المقدمة للقطاعات الفقيرة والمضطهدة والضعيفة في المجتمع[2].

وفي رأينا، فالمفهوم الاجتماعي لدعاوى المصلحة العامة يركز على الأيديولوجية الأخلاقية أكثر من القانون، مما يجعله مفهوما مثاليا أكثر من كونه قانونيا، فعلى الرغم من تجسيد هذا التعريف للأهداف الرئيسية لدعوى المصلحة العامة، إلا أنه لا يضع إطارا واضحا لتحديد متى تكون الدعوى متعلقة بالمصلحة العامة، علاوة على كون هذا التعريف فضفاضا وغامضا للغاية بحيث لا يكون منتجا في الممارسة العملية.

---

(1) Rekosh, E. Who defines the public interest?, op.cit., p.4.

(2) Bemih Luseka, PUBLIC INTEREST LITIGATION – SECURING PROTECTION OF SOCIAL AND ECONOMIC RIGHTS: CHALLENGES, OPPORTUNITIES AND LESSONS, central european university, november 30, 2012., p.11.

(ISSN: 2356 - 9492)

ويعتنق بعض الفقه **المفهوم القانوني** لتقاضي المصلحة العامة (PIL)، وهو في نظرهم، إجراء قانوني يتم اتخاذه في إطار القانون للحصول على الحق القانوني للمجتمع، وهذا الإطار يشمل فرضا من هذه الفروض الثلاثة[1]:

الفرض الأول– يتعلق بتدخل القضاء في العيوب الإجرائية لعملية التشريع التي تستبعد أو تضعف مصالح الفئات المتضررة، أي أن هذا الفرض يتعلق بقيام المحاكم بتصحيح الأخطاء التي تحدث حين سن القوانين، والتي قد تتجاهل مصالح بعض الفئات المجتمعية، وبذلك يلعب القضاء دورا جوهريا في ضمان تمثيل الجميع في هذه التشريعات وتحقيق المصلحة العامة.

الفرض الثاني– يستند على الرأي القائل بوجود هوة بين "القانون على الكتب" و"القانون على الأرض، وهذا الأمر يحمل اعترافا بأن كتابة القوانين أسهل من وضعها موضع التنفيذ، وبالتالي فالتقاضي للمصلحة العامة يوفر وسيلة فعالة لرؤية القانون المكتوب على الورق يترجم إلى واقع عملي ملموس.

الفرض الثالث– يرتبط بفكرة الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل حقوق المهمشين، حيث يوفر تقاضي المصلحة العامة منصة لهؤلاء الأشخاص للمطالبة بتغيير القوانين أو السياسات التي تمس حقوقهم أو لا تراعيها، وهو ما

[1]Nayebare faith, a critical analysis of public interest litigation as a means of achieving human rights and justice in uganda, a research proposal submitted to the department of public and comparative law, school of law in fulfillment of the requirements for the award of a bachelor's degree in law of kampala international university, june, 2019, p.16.

يسميه الاشتراكيون بـ "الحركات الاجتماعية الجديدة new social movement".

كما يذهب أخرون إلى أن دعاوى المصلحة العامة، تعتبر وسيلة يقوم من خلالها الأفراد المهتمون بالشأن العام برفع القضايا إلى المحكمة سعيا إلى التقاضي وإنفاذ الحقوق وطلب الحماية نيابة عن المجتمع الأكبر[1].

لكن البعض **ينتقد التعريف القانوني** –الذي ينص على أن تقاضي المصلحة العامة هو مجرد إجراء قانوني مرفوع في محكمة قانونية لإنفاذ المصلحة العامة التي تكون فيها للجمهور أو فئة من المجتمع مصلحة مالية أو بعض المصالح التي تتأثر بها حقوقهم أو التزاماتهم القانونية– وذلك لأن هذا التعريف من وجهة نظرهم يحصر نطاق التقاضي بشأن المصلحة العامة في المشاركة القانونية البحتة، أي أن هذا التعريف ينصب على الحقوق والالتزامات القانونية للفئات أو المجموعة المهمشة فقط، **على الرغم من أن دعاوى المصلحة العامة تذهب إلى أبعد من مجرد تحقيق انتصار قانوني**، بل تصل إلى حد إنشاء معايير قانونية واجتماعية يمكن استخدامها لتشكيل الإجراءات والسياسات المستقبلية، وبعبارة أخرى، فإن التعريف القانوني لتقاضي المصلحة العامة لا يعكس بشكل كامل الأغراض الأساسية للتقاضي بشأن المصلحة العامة، باعتباره استراتيجية لتحقيق

[1]Collins Odote, "Public Interest Litigation and Climate Change – An Example from Kenya." Climate Change: International Law and Global Governance: Volume I: Legal Responses and Global Responsibility, edited by Oliver C. Ruppel et al., 1st ed., Nomos Verlagsgesellschaft mbH, 2013, p. 816.

(ISSN: 2356 - 9492)

أهداف اجتماعية أوسع من مجرد الدفاع عن الحقوق والمصالح القانونية للفئات المهمشة أو المحرومة[1].

وقد ظهرت تباعا تعريفات أخرى لدعاوى المصلحة العامة، أحد هذه التعريفات هو أنها تلك الدعاوى التي تسعى إلى الدفاع عن الحقوق، أو المصالح المالية أو القانونية لمجموعة أو فئة، وليس الدفاع عن شخص بمفرده، أي أن دعاوى المصلحة العامة هي شكل من أشكال "تمثيل المجموعة" الذي يسمح للمجموعات المهمشة أو المحرومة أن تُسمع أصواتها في أروقة المحاكم[2]. لذلك فالغرض من تقاضي المصلحة العامة وفقا لهذا الرأي، هو تحقيق نتائج إيجابية للجمهور بشكل عام.

ويرى البعض أن دعاوى المصلحة العامة هي الاسم الذي يطلق على الجهود المبذولة لتوفير التمثيل القانوني للمصالح التي كانت تاريخياً غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا في العملية القانونية لتعزيز العدالة الاجتماعية[3].

---

[1]Yoseph Mulugeta Badwaza, Public interest litigation as practised by South African human rights NGOs : any lessons for Ethiopia? Thesis (LLM (Human Rights and Democratisation in Africa)) -- University of Pretoria, 2005, p.7.

([2]) Forster, C. M., & Jivan, V. Public Interest Litigation and Human Rights Implementation: The Indian and Australian Experience. Published online by Cambridge University Press, 2015, p. 2.

[3]Munyithya justus maithya, the role of public interest litigation in the promotion and protection of the right to adequate housing: the case of muthurwa estate in nairobi, kenya, a project paper submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of a degree of masters of arts (human rights) of the university of nairobi, february, 2016, p.2.

وقد ذهب أخرون إلى أن رافعي دعوى المصلحة العامة يجب أن يثبتوا للمحكمة أنهم لا يفعلون ذلك من أجل أجندتهم الشخصية، بل من أجل مصلحة الجماعة[1].

ونحن نري أن هذا التعريف منتقد هو الأخر، لأنه على الرغم من استبعاد المصلحة الشخصية أو الفردية من نطاق دعاوى المصلحة العامة، إلا أن استهداف مصالح عامة محددة على سبيل الحصر مثل مصالح الجماعات المهمشة أو المحرومة فقط، يضيق من ذلك النطاق، ونحن بحاجة إلى الدفاع عن المصلحة العامة بشكل عام ودون تحديد، وستندرج مصالح الفقراء والمهمشين والمحرومين بلاشك تحت هذه المصالح العامة.

وذهب أخرون إلى أن دعاوى المصلحة العامة هي الإجراءات التي تطعن على سياسات الحكومة التي أدت إلى انتهاك الحقوق الأساسية للفقراء[2].

ومع ذلك، فنحن نرى ان هذا التعريف منتقد وضيق النطاق، لأنه لم يحدد ماهية الإجراءات أو السياسات التي تخضع للطعن، بالإضافة إلى قصر الطعن على الإجراءات المتخذة من الحكومة فقط، رغم أن مخالفة المصلحة العامة والإضرار بها قد يكون راجعا إلى مسلك أفراد أو شركات خاصة.

([1])https://www.toppr.com/guides/legal-aptitude/jurisprudence/public-interest-litigation last accessed 17 may 2023.

([2]) Antalina Guha, What is Public Interest Litigation? https://blog.finology.in/constitutional-developments/public-interest-litigation last accessed 17 may 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

يذهب تعريف أخر إلى أن دعاوى المصلحة العامة تتعلق بالسعي إلى إحداث بعض التغيير في القوانين أو في الشؤون العامة للدولة، من أجل التأثير بالإيجاب على مصالح فئة كبيرة من الناس[1].

ويذهب رأي فقهي إلى أن دعاوى المصلحة العامة تنطوي عادة على الإجراءات التي يكون للجمهور أو المجتمع بشكل عام مصلحة مالية أو قانونية فيها، وأنه على الرغم من أن هذه الدعاوى ليست علاجا لكل انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنها لديها القدرة على تسهيل تطوير معايير حقوق الإنسان في النظم القانونية المحلية من خلال تمكين الاعتراف بالمصالح المجتمعية الأوسع أو "العامة" والاعتراف بها وإنفاذها من خلال العملية القضائية[2].

ويعرفها أخرون على أنها إجراء في المحكمة لإنفاذ المصلحة العامة للجمهور، والتي تؤثر على الحقوق أو الالتزامات القانونية، فالعنصر المميز لدعاوى المصلحة العامة هو أنها إجراء مفيد ونافع وضروري للأغراض العامة، ويشمل ذلك احترام جميع حقوق الإنسان، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية، والدفاع عن الحق في المشاركة العامة في عملية التنمية والتوزيع العادل لفوائدها، وضمان تعزيز كرامة الإنسان، **وبالتالي فمن الضروري وجود قاعدة مرنة بشأن الصفة والمصلحة في هذا الإجراء العام**، بما

([1])Thomas Roe, Public Interest Litigation, https://www.3harecourt.com/public-interest-litigation/ last accessed 17 may 2023.

[2]Christine M. Forster, Vedna Jivan. "Public Interest Litigation and Human Rights Implementation: The Indian and Australian Experience." Asian Journal of Comparative Law, vol. 3, 2008, p.1.

يمنح حق الدفاع لمنظمة أو مجموعة من الأفراد، الذين ليس لديهم مكاسب شخصية أو دافع خاص في هذا الإجراء[1]. ونحن نتفق مع هذا التعريف لأنه عام وشامل لأهداف وأغراض دعاوى المصلحة العامة، ولتفاديه الانتقادات الموجهة للتعريفات السابقة.

([1]) Hashim, N. B. Towards progressive legal framework and energetic jurisprudential behavior: The enforcement of public interest litigation in the new millennium, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 105, 3, 2013, p.485.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثاني

التفرقة بين دعوى المصلحة العامة ودعوى المصلحة الخاصة

تستخدم غرفة مقاصة قانون المصلحة العامة (غرفة مناصرة قضايا المصلحة العامة)[1] Public Interest Law Clearing House(PILCH) في ولايتي فيكتوريا ونيو ساوث ويلز بدولة استراليا معايير معينة لتحديد القضايا التي يجب دعمها، والتي تصنف بالتالي ضمن تقاضي المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة، فيجب أن تتطلب الدعوى علاجا قانونيا، أي أن يكون هناك سبيل أو حل قانوني يمكن من خلاله تسوية المنازعة المتعلقة بالدعوى[2].

---

[1] كانت غرفة مقاصة قانون المصلحة العامة Public Interest Law Clearing House(PILCH) فيكتوريا عبارة عن خدمة إحالة قانونية غير ربحية، يتم تشغيلها من ولايتي ملبورن، فيكتوريا باستراليا، وتأسست عام ١٩٩٤، على غرار نموذج " محامون نيويورك من أجل المصلحة العامة New York Lawyers for the Public Interest" .
حيث تقوم غرفة مقاصة قانون المصلحة العامة بتقديم المساعدة القانونية المجانية للمنظمات والأفراد وتحسين الوصول إلى العدالة الاجتماعية، وتقديم الخدمات القانونية المجانية لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول لأسباب عديدة منها عدم القدرة على تحمل التكلفة المادية.
الموقع الرسمي الحالي لهذه الغرفة بعد اندماجها:
https://justiceconnect.org.au./

[2] يذهب البعض إلى أنه بالنسبة للقضايا الأكثر خطورة مثل القتل أو الاغتصاب أو عدم المساواة بين الجنسين، فإن التعويض وحده لا يمكن أن يوفر حلا عادلا بشكل كافي وكامل، حيث في مثل هذه الحالات، من الضروري تطبيق القانون بشكل أفضل أو ادخال إصلاحات وتعديلات عليه أو حتى اجراء تغيير اجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن التعويض المالي قد لا يبدو حلا مناسبا لبعض الشكاوى، إلا أنه ينبغي الاعتراف بمدى ملاءمته أو قيمته الرمزية في مواقف وقضايا معينة، وعلاوة على ذلك، قد يكون التعويض، في بعض الحالات، بمثابة علاج كامل ومناسب لمجموعة تعتقد أنها تعرضت للظلم.
What is public interest litigation?: https://uganda.action4justice.org/q_and_a/public-interest-litigation/

كما يجب أن تكون الدعوى ذات فائدة عامة، وهذا الأمر يتحقق في حالة أو أكثر من الحالات التالية[1]:

أ) أن تؤثر الدعوى على عدد كبير من الأشخاص وليس الفرد فقط.

أو؛ ب) إذا تعلقت الدعوى بإثارة المسائل ذات الاهتمام العام على نطاق واسع.

أو؛ ج) أن يكون للدعوى تأثير على الفئات المحرومة أو المهمشة،

د) يجب أن تتعلق الدعوى بمسألة قانونية تتطلب علاجا من أجل الصالح العام 'for the common good'.

وفي دعوى Mwanga Kivumbi V Attorney General لعام ٢٠١٧ بدولة أوغندا، تم تعريف تقاضي المصلحة العامة بأنه نوع من التقاضي الخاص الذي لا يشترط كي تمارس المحكمة اختصاصها في الدعوى، أن يكون الشخص الذي أُنتهكت حقوقه هو القائم برفع الدعوى، وأن العنصر البارز في دعاوى المصلحة العامة هو أن الدعوى مرفوعة من أجل الجمهور ولصالحه، أي للدفاع عن مصلحة ذات طبيعة عامة، وبالتالي فالمدعي لا يناضل من أجل نفسه كما هو الحال في الدعاوى الخاصة[2].

---

[1]Penny Martin, Defining and refining the concept of practicing in the public interest, Alternative Law Journal, vol 28 no.1, 2003, p.3.

[2]Muwanga Kivumbi v Attorney General, Supreme Court of Uganda: (Constitutional Appeal No. 06 of 2011) [2017] UGSC 4 (14 February 2017): https://ulii.org/akn/ug/judgment/ugsc/2017/4/eng@2017-02-14

(ISSN: 2356 - 9492)

بناء على ما سبق، تتمثل الفوارق الجوهرية بين تقاضي المصلحة العامة وتقاضي المصلحة الخاصة فيما يلي[1]:

أولا– من حيث الهدف:

تهدف دعاوى المصلحة العامة بشكل رئيس إلى حماية المصلحة العامة من خلال إحداث تغيير اجتماعي كالطعن على القوانين أو السياسات غير العادلة، وتعزيز المزيد من المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي، أي أن رافع الدعوى لا يستهدف منها تحقيق مكسب شخصي وإلا لن تقبل الدعوى من الأساس لانتفاء المصلحة العامة، أما تقاضي المصلحة الخاصة فهو يرتبط بمصلحة شخص معين والهدف الرئيسي منه هو حماية هذه المصلحة، أي تحقيق نفع شخصي.

ثانيا– من حيث قاعدة "حيث لا توجد مصلحة لا توجد دعوى":

في حالة تقاضي المصلحة العامة لا يتم اشتراط تحقق هذه القاعدة نظرا للطبيعة الخاصة والمستقلة التي تتمتع بها دعوى المصلحة العامة، حيث ترتبط المصلحة بالمجموع وليس بفرد واحد بل إن هذه الدعوى لن تكون مقبولة إذا ما وجد القاضي أنها ترتبط بفرد بعينه أو أنها تعود على هذا الفرد بمفرده بمكسب شخصي، بينما في التقاضي الخاص بالمصلحة الخاصة يتم اتباع هذه القاعدة فيتشرط وجود المصلحة منذ رفع الدعوى وحتى الفصل فيها وإلا عدت غير مقبولة.

([1]) Public Interest Litigation Strategy LAW SOCIETY OF KENYA, https://lsk.or.ke/wp-content/uploads/2023/11/Public-Interest-Litigation-Strategy.pdf, p.4.

ثالثا– من حيث التكلفة والإجراءات:

في تقاضي المصلحة العامة نجد أن الاجراءات بسيطة للغاية وغير مرهقة وغير مكلفة[1]، كما لا يمكن سحب القضية، بينما في تقاضي المصلحة الخاصة، تكون العملية مكلفة ومعقدة لارتباطها بشروط شكلية وموضوعية، كما أن الفصل في الدعوى يستغرق وقتا أطول، ويمكن لرافع الدعوى التنازل عنها[2].

رابعا– رافع الدعوى:

عادة ما يتم رفع دعاوى المصلحة العامة من قبل محامي المصلحة العامة أو الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني أو من خلال شخص يعمل من أجل المصلحة العامة[3]، من ناحية أخرى فإنه يتم رفع دعاوى المصلحة الخاصة من قبل الأفراد أو الشركات التي تسعى إلى حماية مصالحها القانونية الخاصة.

---

[1]Michael G. Faure, A.V. Rajay, Effectiveness of Environmental Public Interest Litigation in India: Determining the Key Variables, Fordham Environmental Law Review, Volume 21, Number 2, Article 3, 2010, p.254.
& ndrea Durbach, Isabelle Reinecke & Louise Dargan, Enabling democracy: the role of public interest litigation in sustaining and preserving the separation of powers, Australian Journal of Human Rights, vol.26, no.2, 2020, p.199.

[2]Amar Bharat, PIL AND DIFFERENCE BETWEEN "PUBILC INTEREST LITIGATION" AND "PRIVATE INTEREST LITIGATION":
https://web.archive.org/web/20171029075146/http:/intolegalworld.com/2017/10/24/pil-and-difference-between-pubilc-interest-litigation-and-private-interest-litigation/

[3]Michael G. Faure, A.V. Rajay, Effectiveness of Environmental Public Interest Litigation in India: op.cit., pp.254-255

(ISSN: 2356 - 9492)

وقد ذهبت المحكمة العليا في الهند إلى أن دعوى المصلحة العامة تعني "الإجراء القانوني الذي يُرفع أمام المحكمة لتنفيذ وتحقيق المصلحة العامة، والتي تتأثر بها حقوق والتزامات الجمهور أو فئة من المجتمع". وبموجب دعوى المصلحة العامة، يمكن لأي مواطن يتمتع بنزعة العمل العام أو أية منظمة اجتماعية أن تتقدم بدعوى أمام المحكمة لضمان حقوق شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين بسبب فقرهم، أو جهلهم، أو موقفهم الاجتماعي أو الاقتصادي المحروم أو المهمش، لا يمكنهم اللجوء إلى المحكمة للحصول على حقوقهم"[(1)].

خامسا– موضوع الدعوى:

في التقاضي للمصلحة العامة يكون الموضوع عادة ذا مصلحة اجتماعية ووطنية ودليله محدود النطاق وخالي من التفاصيل الفنية، وتتضمن قضايا مثل حقوق ناقصي التمثيل أو حماية البيئة أو حماية المستهلك، أما في حالة التقاضي للمصلحة الخاصة، يكون الموضوع حقا خاصا فقط، ويتم فحص أدلته بشكل تفصيلي.

[(1)]Public Interest Litigation – Need, Principle, Merits & Demerits: https://studywrap.com/what-is-public-interest-litigation-importance-features-objective-scope-merits-demerits-challenges-landmark-pil-cases-subjects-of-pil/

المطلب الثالث

التفرقة بين دعوى المصلحة العامة والدعوى الجماعية

تُعرف الدعاوى الجماعية في فرنسا باسم "actions de groupe" وActions collectives وقد تم إدخالها في النظام القانوني الفرنسي في عام ٢٠١٤ بموجب قانون حماية المستهلك "Loi Hamon"، حيث يسمح هذا القانون لبعض الجمعيات والمنظمات برفع دعوى جماعية نيابة عن المستهلكين ضحايا نفس الضرر مثل منتج معيب أو خرق لقوانين حماية المستهلك، وذلك بالاجتماع معا لتقديم استئناف وطلب التعويض بشكل جماعي [1].

حيث تعتبر الدعاوى الجماعية بمثابة آلية إجرائية تُمكن شخص طبيعي أو منظمة من العمل نيابة عن مجموعة من الأفراد الذين تضررت حقوقهم أو مصالحهم من نفس التصرف، بحيث يكونوا مُلزمين بأثر حجية الأمر المقضي به للحكم في هذه الدعوى الجماعية، دون أن يكونوا بالضرورة طرفا في الدعوى، ومن خلال الدعاوى الجماعية يمكن الحصول على تعويضات أو تدابير زجرية تطبق على المدعى عليه[2].

---

[1] https://conseil-etat.fr/vos-demarches/je-suis-un-particulier/actions-collectives & https://www.economie.gouv.fr/particuliers/action-de-groupe

[2] Marcus, David, The Public Interest Class Action, 104 Georgetown Law Journal, Arizona Legal Studies Discussion Paper No. 15-11, 2015, p.42. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2565988

Ander Maglica, "Public End through Private Means: A Comparative Study on Public Interest Litigation in Europe", Erasmus Law Review, vol 2, 2023, pp.71-85.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتتشابه كل من الدعوى الجماعية ودعوى المصلحة العامة في أنه يمكن رفع كلتاهما نيابة عن فئة أو مجموعة من الأشخاص، لكن الاختلاف الجذري بينهما يتمثل في أن دعوى المصلحة العامة تُستخدم لحماية المصلحة العامة وجلب حقوق سيشمل أثرها العديد من الفئات المهمشة أو المحرومة وحتى دون أن توجه الدعوى إلى مدعى عليه معين[1]، بينما الدعوى الجماعية تستخدم للحصول على تعويض عن الضرر الواقع على مجموعة المتضررين بعينهم، ويكون نطاقها غالبا الأمور المالية كحقوق المستهلك، كما تستلزم الدعوى الجماعية أن يكون من الصعب أو المستحيل على كل فرد من المتضررين إقامة دعوى فردية لحماية حقوقه، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، منها كون الضرر الفردي صغير جدا مقارنة بالضرر الكلي الواقع على مجموع المتضررين، أو لأن نجاح الدعوى يقتضي بعض التضامن، وحيث تكون مشاكل الإثبات معقدة و مكلفة للغاية[2].

وبالتالي فأهداف الدعوى الجماعية تختلف عن أهداف دعوى المصلحة العامة، حيث تهتم الأخيرة بالقضايا التي تؤثر على المجتمع بأسره أو جزء كبير منه، في حين أن الأولى تركز على الأضرار التي تعرض لها أفراد محددون يجمعهم نفس الضرر[3].

---

[1] Zachary Holladay, "Public Interest Litigation in India as a Paradigm for Developing Nations," Indiana Journal of Global Legal Studies: Vol. 19 : Issue 2 , Article 9. 2012, p.560.

[2] عيد عشري جابر، الجوانب الاقتصادية للدعاوى الجماعية، المجلة القانونية والاقتصادية، المجلد ٣٣، العدد ١ – الرقم المسلسل للعدد ١ ملحق يناير ٢٠٢١، ص٥.

[3] Jodi L. Short, In Search of the Public Interest, Yale Journal on Regulation, Vol. 40, UC San Francisco Research Paper Forthcoming,. 2023, p.770.

الفصل الأول

الأساس القانوني لتقاضي المصلحة العامة في بعض دول العالم

سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية لتجارب خمس دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، أوغندا، كينيا، وجنوب أفريقيا، وذلك فيما يخص تقاضي المصلحة العامة: من حيث أسباب نشأته سواء كانت قانونية أو قضائية أو اجتماعية أو سياسية، والعوامل التي دعمت وجوده، والتحديات التي واجهته، والمميزات التي قدمها للمجتمع، وسنبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية لأن نشأة تقاضي المصلحة العامة يرجع الفضل فيها للأحداث التي طالت هذه الولايات في ستينات القرن الماضي، ومنها انتقل تقاضي المصلحة العامة للعديد من دول العالم وبخاصة الهند التي طورت هذا النظام بعد أن تم إدخاله إلى النظام القانوني لأول مرة عن طريق قضائها الدستوري.

وعلى ذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: **تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**
المبحث الثاني: **تقاضي المصلحة العامة في دولة الهند**
المبحث الثالث: **تقاضي المصلحة العامة في دولة أوغندا**
المبحث الرابع: **تقاضي المصلحة العامة في دولة كينيا**
المبحث الخامس: **تقاضي المصلحة العامة في دولة جنوب افريقيا**

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول

تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد انبثق التقاضي من أجل المصلحة العامة في الولايات المتحدة من المعارك القانونية التي أحاطت حركة الحقوق المدنية[1]، حيث شكل التقاضي عنصرا واحدا ضمن استراتيجية واسعة النطاق لتغيير القوانين والسياسات التمييزية، إلى جانب الاحتجاجات، والاعتصامات، والعصيان المدني، وممارسة الضغط على المسؤولين الحكوميين، حيث تم رفع العديد من الدعاوى في المحاكم في جميع أنحاء البلاد[2].

- **نشأة تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة وتحليل الدعاوى البارزة**:

تعود الخلفية التاريخية لظهور تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة إلى التمييز العنصري الذي تم ممارسته ضد أصحاب البشرة السوداء من أصول إفريقية، وتكريس المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التمييز وإقرارها بدستورية القوانين التي فرضته. حيث قضت المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٩٦، **في دعوى بليسي ضد فيرغسون .Plessy v**

[1]Scott L. Cummings, Public interest litigation in comparative perspective, op.cit., p.185.
[2]Public Interest Litigation Strategy, LAW SOCIETY OF KENYA, op.cit, p.5.

Ferguson بأن المرافق العامة التي يتم فيها الفصل العنصري قانونية ومشروعة، طالما كانت المرافق المخصصة للسود والبيض متساوية[1].

وقد أقر هذا الحكم دستورية قوانين تمنع الأمريكيين من أصل أفريقي من مشاركة نفس الحافلات والمدارس والمرافق العامة الأخرى مثل البيض – وهي القوانين المعروفة باسم **قوانين "جيم كرو" "Jim Crow" laws**– حيث تسببت المحكمة العليا في نشأة المبدأ العنصري "منفصل لكن متساوي" " separate but equal".

وقد ظلت قوانين "جيم كرو" بمثابة وصمة عار على جبين أمريكا، حيث اعتبرت هذه القوانين بمثابة قوانين فصل عنصري رسمية وشرعية سيطرت على الجنوب الأمريكي لأكثر من ٧٠ عاما بدءا من تسعينيات القرن التاسع عشر. حيث امتدت سيطرة هذه القوانين لتشمل جميع جوانب الحياة اليومية، وانطوت على فصل عنصري شمل المدارس، والحدائق، والمكتبات، ونوافير الشرب، ودورات المياه، والحافلات، والقطارات، والمطاعم. وباتت لافتات "البيض فقط" و"الملونون" رمزا دائما للظلم العنصري الذي عانى منه الأمريكيون من أصل إفريقي. ولم تقتصر هذه القوانين على الفصل المكاني فقط، بل امتدت لتشمل حرمان الأمريكيين من أصل إفريقي من حقوقهم المدنية الأساسية، مثل حق

[1]Plessy vs. Ferguson, Judgement, Decided May 18, 1896; Records of the Supreme Court of the United States; Record Group 267; Plessy v. Ferguson, 163, #15248, National Archives. The ruling in this Supreme Court case upheld a Louisiana state law that allowed for "equal but separate accommodations for the white and colored races.": https://www.archives.gov/milestone-documents/plessy-v-ferguson

(ISSN: 2356 - 9492)

التصويت، والحصول على التعليم والوظائف، والعدالة أمام القضاء[1] . وبالرغم من وحشية هذه القوانين، إلا أنها لم تنجح في كسر إرادة الأمريكيين من أصل إفريقي، الذين ناضلوا ببسالة ضد العنصرية والتمييز، مستخدمين في ذلك كل الوسائل المتاحة، من الاحتجاجات السلمية إلى العصيان المدني وحتى التقاضي، حتى نجحوا في إسقاط نظام "جيم كرو" عام ١٩٦٤.

وتُعتبر دعوى إلغاء الفصل العنصري الشهيرة "براون ضد مجلس التعليم" Brown v Board of Education of Topeka, Kansas، أول قضية حقيقية للتقاضي من أجل المصلحة العامة في الولايات المتحدة، حيث لم يتم الاستناد في هذه الدعوى إلى حدوث أي ضرر خاص بمعنى أنه لم يتم رفع الدعوى لجبر ضرر تحقق لدى فرد بعينه، ولم يتم السعي للحصول على تعويضات مالية، ولم يتم مقاضاة أي فرد كجاني[2].

في دعوى Brown v. Board of Education، رفع أوليفر براون دعوى قضائية ضد مجلس التعليم في مدينة توبيكا بولاية كانساس، مدعيا أن رفض تسجيل ابنته في مدرسة قريبة من منزله بسبب لون بشرتها ينتهك التعديل

---

[1] وتبقى قصة "جيم كرو" درسا هاما للبشرية، تذكرنا بأهمية مقاومة الظلم والعنصرية، والدفاع عن قيم المساواة والعدالة للجميع دون استثناء.

https://www.pbs.org/wgbh/americanexperience/features/freedom-riders-jim-crow-laws/

للاطلاع على بعض الكتب التي تناولت قوانين جيم كرو، انظر موقع مكتبة الكونجرس الأمريكي: https://www.loc.gov/classroom-materials/jim-crow-segregation/

[2] Arthur B. LaFrance,, "Federal Rule 11 and public interest litigation", Valparaiso University Law Review, Volume 22, Number 2 Winter 1988, p.336.

الرابع عشر للدستور الأمريكي، وقد أصدرت المحكمة العليا حكما بالإجماع لصالح براون، حيث اعتبرت المحكمة أن الفصل العنصري في المدارس العامة له تأثير سلبي على الطلاب السود، مما يجعلهم يشعرون بالدونية[1].

وقد أدى هذا الحكم إلى دمج المدارس العامة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وقد كان ذلك بمثابة إشارة إلى نهاية الفصل العنصري المكرس بقوانين جيم كرو في مدارس الولايات المتحدة، مما أدى إلى إلغاء مبدأ "منفصل ولكن متساوي"separate but equal" المنصوص عليه في قضية بليسي ضد فيرغسون.

وفي الثمانينيات، عمل الكونجرس الأمريكي على تصحيح خلل العدالة الاجتماعية لصالح السود، واللاتينيين، والنساء، والمعاقين، والأطفال الذين يحتاجون إلى تعليم خاص، وغيرهم من الفئات المحرومة والمهمشة، حيث فرض الكونجرس معاملة عادلة ومتساوية في مجالات مثل التعليم والتوظيف والإسكان والمرافق العامة، وقد أنشأت التشريعات الاجتماعية الجديدة برامج في مجالات

[1] **SUPREME COURT OF THE UNITED STATES Brown v. Board of Education, 347 U.S. 483 (1954) (USSC+) Brown v. Board of Education of Topeka, Opinion; May 17, 1954**; Records of the Supreme Court of the United States; Record Group 267; National Archives, the Supreme Court ruled that separating children in public schools on the basis of race was unconstitutional. It signaled the end of legalized racial segregation in the schools of the United States, overruling the "separate but equal" principle set forth in the 1896 Plessy v. Ferguson case: https://www.archives.gov/milestone-documents/brown-v-board-of-education

(ISSN: 2356 - 9492)

الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليم والبيئة، وكانت دعاوى المصلحة العامة هي وسيلة الأفراد لإنفاذ هذه الحقوق الجديدة صراحة أو ضمنا[1].

نتيجة لما سبق استفادت المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء الولايات المتحدة من نجاح استخدام تقاضي المصلحة العامة كجزء من حركة الحقوق المدنية، **مثل اتحاد الحريات المدنية الأمريكية** والذي يركز على المساواة بين الجنسين، والحقوق الإنجابية، وحقوق ذوي الإعاقة، وحقوق الأطفال..ال[2] ، وبدأوا في استخدام التقاضي من أجل المصلحة العامة كأداة أساسية للحصول على حقوق "المجموعات المهمشة تاريخيا" في الولايات المتحدة.

وكذلك مركز القانون البيئي (ELC): هذه المنظمة لعبت دوراً محورياً في حماية البيئة من خلال القضايا القانونية التي تستهدف تقليل التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي.

وقد امتد نطاق تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل كل الإجراءات المتبعة في المؤسسات العامة الكبرى مثل أنظمة المدارس والسجون والمرافق الصحية النفسية وإدارات الشرطة وهيئات الإسكان العام[3]،

---

[1]Arthur B. LaFrance,, "Federal Rule 11 and public interest litigation", op.cit., p.337.

[2]Helen Hershkoff & David Hollander, Rights into Action: Public Interest Litigation in the United States, in MANY ROADS TO JUSTICE: THE LAW RELATED WORK OF FORD FOUNDATION GRANTEES AROUND THE WORLD, Mary McClymont & Stephen Golub eds, 2000, p.89

[3]JAMES A. GOLDSTON, MIRNA ADJAMI, The opportunities and challenges of using public interest litigation to secure access to justice

وتلك الإجراءات التي تتطلب إصلاحات طويلة الأمد وتنطوي على مراقبة لهذه المؤسسات، وعلى صعيد الأفراد والحقوق، كما انطوى نطاق تقاضي المصلحة العامة أيضا على العديد من القضايا مثل الفصل العنصري في التعليم، والحقوق الإنجابية، وحقوق المهاجرين، وحقوق الشعوب الأصلية وقضايا التحرش الجنسي[1].

- **خلاصة ما سبق**:

تعود نشأة تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراضات التي واجهت قوانين الفصل العنصري، والتي نجم عنها حركات اجتماعية دفعت القضاء إلى مساندة هذه الحركات، وقد أدى هذا الأمر إلى نجاح التقاضي بشأن المصلحة العامة ومهد الطريق للمطالبة بالحقوق المختلفة عن طريق هذه الآلية، ولذلك فالقضاء الأمريكي هو صاحب الفضل في نشأة تقاضي المصلحة العامة وترسيخه في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت هذه الآلية للعديد من الدول وبخاصة دولة الهند.

---

for Roma in Central and Eastern Europe, Marginalized Communities and Access to Justice, Routledge-Cavendish, 1st Edition, 2009, p.9

[1]Public Interest Litigation Strategy, LAW SOCIETY OF KENYA, op.cit, pp.5-6.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني

تقاضي المصلحة العامة في دولة الهند

بدأ تقاضي المصلحة العامة Public Interest Litigation في الهند في أواخر السبعينيات، حيث تم النظر لأول مرة في حقوق السجناء والعمال المستعبدين وغيرهم من الأشخاص، وبخاصة تلك القضايا المهملة في المحفل القضائي. حيث أطلقت قلة من قضاة المحكمة الدستورية العليا شرارة تقاضي المصلحة العامة مثل القاضي ف.ر. كريشنا آير والقاضي ب.ن. باغواتي، وذلك عن طريق تخفيف القواعد الإجرائية وبخاصة تلك القواعد الموروثة من نظام القانون العام الإنجليزي والمتعلقة بالصفة والمصلحة (locus standi) [1].

وقد كان هدفهم الأسمى هو صون حقوق العامة والفئات الضعيفة، من خلال السماح بوصول هذه الفئات إلى العدالة، وذلك باستخدام سلطاتهم المتأصلة بموجب المادتين ٣٢ و٢٢٦ من الدستور الهندي لعام[2] ١٩٤٩ والمعدل عام

---

[1] INTERNATIONAL JOURNAL OF LEGAL SCIENCE AND INNOVATION, [ISSN 2581-9453], Volume 3, Issue 3, 2020, p.996. https://www.ijlsi.com/wp-content/uploads/Public-Interest-Litigation.pdf

[2] **تنص المادة ٣٢ من الدستور الهندي على:** –الحق في الانصاف الدستوري: التدابير الخاصة بإنفاذ الحقوق الممنوحة بموجب هذا الباب:

١– تكفل الدولة حق اتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة لدى المحكمة العليا من أجل إنفاذ الحقوق الممنوحة بموجب هذا الباب.

٢- يكون للمحكمة العليا سلطة إصدار توجيهات أو أوامر، بما في ذلك أوامر الاستدعاء بطبيعة المثول أمام المحكمة أو الاستعجال أو الحظر أو الأمر القضائي أو تحويل الدعوى، أيهما أنسب، من أجل إنفاذ أي من الحقوق المخولة بموجب هذا الباب.

٣- مع عدم الإخلال بالصلاحيات المخولة من قبل المحكمة الدستورية العليا بواسطة البندين (١) و (٢)، فإن البرلمان مخول قانونًا بتمكين أي محكمة أخرى، في حدود ولايتها القضائية المحلية، للعمل على ممارسة جميع أو أي من الصلاحيات القابلة للممارسة من قبل المحكمة الدستورية العليا بموجب البند (٢). لا يجوز تعليق الحق الذي تكفله هذه المادة، باستثناء ما قد يجري النص عليه بخلاف ذلك في هذا الدستور..

وتنص المادة ٢٢٦ من ذات الدستور على: -سلطة المحاكم العليا لإصدار أوامر معينة:

١- بخلاف ما هو وارد في المادة ٣٢، فإن لكل محكمة عليا، السلطة في جميع أنحاء الأراضي التي تمارس فيها اختصاصها والصلاحية في أن توجه لأي شخص أو سلطة، بما في ذلك في الحالات المناسبة، لأي حكومة، داخل حدود تلك الأراضي، أوامر أو تعليمات قضائية، بما في ذلك الأوامر التي تتسم بطبيعة المثول أمام المحكمة، الأمر الحتمي المستعجل، الحظر والتحذير، الأمر القضائي بنقل وتحويل الدعاوى، أو أي منها، لإنفاذ أي من الحقوق التي يمنحها الباب الثالث أو لأي غرض آخر.

٢- كما يمكن أيضا ممارسة السلطة التي يمنحها البند (١) لإصدار توجيهات وأوامر أو تعليمات قضائية إلى أي حكومة أو سلطة أو شخص من قبل أية ولاية قضائية تمارس المحكمة العليا السلطة القضائية في الأراضي التي تنشأ فيها سبب الدعوى، كليًا أو جزئيًا، لممارسة سلطتها هناك، بصرف النظر إن كان مقر تلك الحكومة أو السلطة أو مسكن مثل ذلك الشخص في داخل تلك الأراضي أم لا.

٣- وحيثما كان هناك أي طرف صدر بحقه أي أمر مؤقت، سواء عن طريق أمر قضائي أو وقف تنفيذي أو بأي طريقة أخرى، أو في أية إجراءات تتعلق بشأن عريضة دعوى بموجب البند (١)، دون:

أ- تزويد ذلك الطرف بنسخ من تلك الدعوى وجميع الوثائق التعزيزية لرد المدعى عليه بشأن الأمر المؤقت؛

ب- ودون إتاحة الفرصة للاستماع لذلك الطرف،

(ISSN: 2356 - 9492)

٢٠١٦، حيث تم السماح لأي شخص يعمل من أجل المصلحة العامة بتقديم التماس نيابة عن أولئك الذين لا يستطيعون القيام بذلك بأنفسهم[1]، أو بشأن قضايا ذات أهمية عامة خطيرة[2].

ينص الدستور الهندي كذلك على أنه لا ينبغي حرمان المواطنين من العدالة لأي سبب[3]، حيث ينشأ هذا الحق الأساسي في الحصول على المساعدة القانونية عن المادة ١٤ من الدستور الهندي، والتي تنص على أن: "يجب على الدولة أو

تقديم استدعاء إلى المحكمة العليا لإبطال ذلك الأمر، وتقديم نسخة من ذلك الطلب إلى الطرف الذي صدر لصالحه الأمر أو لمستشار ذلك الطرف، فإن المحكمة العليا ستقوم بمعالجة الطلب خلال فترة أسبوعين من التاريخ الذي ورد فيه الاستدعاء أو من التاريخ الذي تم فيه تزويد نسخة من ذلك الطلب، أيهما أبعد، أو، في حالة إغلاق المحكمة العليا أبوابها، في اليوم الأخير من تلك الفترة، وذلك قبل انقضاء اليوم المقبل من بعد ذلك، عندما تكون المحكمة العليا مفتوحة؛ وإذا لم يتم التخلص من الطلب بتلك الطريقة، فإن الأمر المؤقت عند انقضاء تلك الفترة، أو، حسبما يقتضي الحال، عند انتهاء اليوم التالي المذكور، سوف يعتبر لاغياً.

٤- كما أن السلطة الممنوحة للمحكمة العليا في هذه المادة لن تعمل على انتقاص السلطة المخولة للمحكمة العليا من قبل بند (٢) من المادة ٣٢.

[1]Forster, C. M., & Jivan, V. (2015). Public Interest Litigation and Human Rights Implementation: The Indian and Australian Experience. Published online by Cambridge University Press, p. 2.

[2]Monika Sangeeta Ahuja, public interest litigation in india; a socio-legal study, PhD thesis, London School of Economics and Political Science. 1996, p.2.

[3]Normawati Binti Hashim, Moves towards Progressive Legal Framework and Energetic Jurisprudential Behavioral on the Enforcement of Public Interest Litigation in the New Millennium, Procedia - Social and Behavioral Sciences Volume 105, 3 December 2013, p.486.

الولاية ألا تحرم أي شخص من المساواة أمام القانون أو المساواة في حماية القوانين داخل أراضي الهند". وقد كانت المحكمة العليا في الهند بمثابة الدرع الواقي للفقراء والمحتاجين، تنتصر لهم حين تنتهك حقوقهم الأساسية، كما أنها كانت سلاحا فعالا لمساءلة الحكومة ومحاسبتها على سياسات أو تصرفات تُخالف مصالح المجتمع، وقد جاء "تقاضي المصلحة العامة" ليسد ثغرة قانونية عميقة، ألا وهي إمكانية "الوصول إلى العدالة" ففي السابق كان القانون يضع قيودا صارمة على من يحق له رفع دعوى قضائية أو القدرة على المثول أمام القضاء لتوافر شرطتي الصفة والمصلحة (مبدأ locus standi)[1].

وقد كان **مبدأ locus standi** يحول دون وصول مظالم الفقراء إلى المحاكم[2]، أما الآن فقد أزاح "تقاضي المصلحة العامة" هذا الحاجز، وبات بإمكان أي صوت ينادي بالحق أن يُسمع[3]، دون اعتبار لشرطي الصفة والمصلحة.

وقد أشارت المحكمة العليا الهندية إلى السمات المميزة لدعاوى المصلحة العامة التي ترفع لصالح الفقراء، حيث ذهب القاضي باغواتي Bhagwati إلى أن دعاوى المصلحة العامة تعتبر ذراعا استراتيجيا لحركة المساعدة القانونية والتي

---

(1) locus standi is: "***the right or ability to bring a legal action to a court of law, or to appear in a court***":
https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/locus-standi

(2)Christine M. Forster, Vedna Jivan. "Public Interest Litigation and Human Rights Implementation, op.cit., p.10.

(3)Michael G. Faure, Rajay A.V., Effectiveness of Environmental Public Interest Litigation in India: op.cit., 2010, p.248.

(ISSN: 2356 - 9492)

تهدف إلى تحقيق العدالة وجعلها في متناول الجماهير الفقيرة، حيث تعد هذه الدعاوى بذلك نوعا مختلفا تماما عن التقاضي بمفهومه المتبع في الدعاوى القضائية التقليدية أو العادية، والذي يكون في الأساس ذو طبيعة خصامية، حيث يوجد نزاع بين طرفين متقاضيين، أحدهما يقدم مطالبة أو يسعى للحصول على تعويض ضد الآخر، والآخر يعارض مثل هذه المطالبة أو يقاوم هذه الحجة، أما دعاوى المصلحة العامة فيتم رفعها أمام المحكمة ليس بغرض إنفاذ حق فرد ضد فرد آخر كما يحدث في حالة الدعاوى العادية، وإنما بغرض تعزيز حقوق الفئات المهمشة والدفاع عن المصلحة العامة، حيث لا ينبغي أن تمر أعداد كبيرة من الفقراء أو الأميين أو الذين يعانون من أوضاع محرومة اجتماعيا أو اقتصاديا دون أن يلاحظهم أحد، ودون أن يتم إنصافهم[1].

وفي **دعوى Bihar Legal Support Society v The Chief Justice of India AIR 1987 SC** ذكرت المحكمة العليا أن[2] "غالبية الناس في بلدنا يتعرضون للحرمان من "الوصول إلى العدالة" ويسيطر عليهم اليأس والعجز، فهم لا يزالون ضحايا لمجتمع استغلالي حيث تتركز القوة

[1]CHRISTOPHER MBAZIRA, Enforcing the Economic, Social and Cultural Rights in the South African Constitution as Justiciable Individual Rights: The Role of Judicial Remedies, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Law) in the Faculty of Law, University of the Western Cape, 7 May 2007, p.284.

[2]Supreme Court of India Bihar Legal Support Society vs The Chief Justice Of India & Anr on 19 November, 1986: https://indiankanoon.org/doc/1041403/

الاقتصادية في أيدي قلة، ويتم استخدامها لإدامة الهيمنة على جماهير كبيرة من البشر". وبالتالي فقد طورت المحكمة الدستورية العليا في الهند[1] استراتيجية التقاضي بشأن المصلحة العامة بهدف تحقيق العدالة وجعلها في متناول الفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع الهندي.

وعلى ذلك يُنسب إلى القضاء الهندي الفضل في امتلاكه لدور محوري في نشأة وتطوير تقاضي المصلحة العامة في الهند[2]، وبخاصة عندما استغل القضاء الدستوري الهندي صلاحياته الممنوحة له بموجب هذا الدستور، ووضع على عاتقه مسؤولية حماية حقوق الإنسان[3].

حيث تحتوي المواد من ١٣ إلى ٣٠ من الدستور الهندي على العديد من الحقوق والحريات الأساسية مثل الحق في المساواة أمام القانون، والحق في عدم التعرض للتمييز، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وقد فسرت المحاكم الهندية هذه الحقوق بشكل واسع، مما أدى إلى زيادة أنواع الانتهاكات التي يمكن أن تسعى دعاوى المصلحة العامة إلى معالجتها أو الطعن عليها، وبالتالي توسيع نطاق

(1)Gitanjali Nain Gill, human Rights and the Environment in India: Access through Public Interest Litigation. Environmental Law Review, vol.14, no.(3), 2012, p.201.

(2)Anuj Bhuwania, "Courting the People: The Rise of Public Interest Litigation in Post-Emergency India." Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, vol. 34 no. 2, 2014, p. 314.

(3)Jill Cottrell, "Courts and Accountability: Public Interest Litigation in the Indian High Courts," Third World Legal Studies: Vol. 11, Article 8, 1992, p.199.

(ISSN: 2356 - 9492)

تقاضي المصلحة العامة وتسهيل نجاحه وقبوله أمام القضاء، وعلى سبيل المثال، تم تفسير المادة ٢١ من الدستور الهندي –التي تنص على الحق في الحياة– بشكل واسع لتشمل الاعتراف بالحقوق البيئية[1].

وفي **دعوى HUSSAINARA KHATOON V Home Secretary STATE OF BIHAR**، أعطت المحكمة تفسيرا أوسع للمادة ٢١ من الدستور الهندي واعتبرت أن المحاكمة السريعة هي حق أساسي لكل مواطن، وتنص المادة ٢١ من الدستور الهندي على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من حياته وحريته الشخصية إلا وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون"، وفي غياب محاكمة سريعة، لا يمكن تحقيق هذه العدالة[2].

حيث تتلخص دعوى HUSSAINARA KHATOON في أن عددا كبيرا من الأطفال والرجال والنساء تم حبسهم احتياطيا لمدة تصل إلى عشر سنوات، وذلك انتظارا منهم للمحاكمة، فتقدم هؤلاء الأشخاص بإلتماس للمحكمة العليا بناء على المادة ٣٢ من الدستور الهندي ودفعوا بأن الجريمة حتى لو ثبتت، فإنهم لا يستحقون عقوبة لأكثر من بضعة أشهر، ورأت المحكمة العليا أن إبقاء عدد كبير

---

[1]Christine M. Forster, Vedna Jivan. "Public Interest Litigation and Human Rights Implementation, op.cit., p.5.

[2]SURYA. A. NAIR, HUSSAINARA KHATOON V Home Secretary, STATE OF BIHAR, manupatra articles, 2022, available at: https://articles.manupatra.com/article-details/HUSSAINARA-KHATOON-V-Home-Secretary-STATE-OF-BIHAR

من الأشخاص خلف القضبان دون محاكمة ليس إجراء معقولا وعادلا ومنصفا، بل يعد إنكارا لحقوق الإنسان وحجب للحريات الأساسية وأن المحاكمة السريعة ضرورية في الدعاوى الجنائية، وأن أي تأخير في هذا الحق يرقى إلى مستوى الحرمان من العدالة المشار إليه في المادة ٢١ من الدستور الهندي[1] .

[1]Normawati Binti Hashim, Moves towards Progressive Legal Framework and Energetic Jurisprudential Behavioral on the Enforcement of Public Interest Litigation in the New Millennium, op.cit., p.486.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثالث

تقاضي المصلحة العامة في دولة اوغندا

من الناحية التاريخية، يعود تاريخ إنفاذ وضمان حماية الحقوق الأساسية في أوغندا لعام ١٩٦٧ وذلك بموجب الفقرة الأولى من **المادة ٢٢ من الدستور الأوغندي لعام ١٩٦٧** حيث نصت هذه المادة على أنه: "..إذا ادعى أي شخص أن أيا من أحكام المواد من ٨ إلى ٢٠ قد تم أو يتم أو من المحتمل أن يتم انتهاكها بخصوص حق من حقوقه –ودون المساس بأي إجراء آخر يتعلق بنفس المسألة المتاحة قانونا– يجوز لهذا الشخص أن يتقدم بطلب إلى المحكمة العليا للحصول على تعويض[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المادة ٢٢ سالفة الذكر لا يجوز لأي شخص أن يطلب الانتصاف أو التعويض، فيما يتعلق بالحقوق محل الانتهاك، إلا الشخص الذي وقع عليه ضرر أصابه شخصيا نتيجة انتهاك أيا من أحكام المواد من ٨ إلى ٢٠ من الدستور الأوغندي لعام ١٩٦٧[2].

وبعد دخول **دستور أوغندا لعام ١٩٩٥** حيز التنفيذ، تغير هذا الوضع وذلك بموجب **الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من ذلك الدستور**، والتي تنص على

---

[1]Catherine Nampewo, Saving Mabira Rainforest: Using Public Interest Litigation in Uganda to Save Mabira and Other Forests, Boston college environmental affairs law review, 17 January, 2013, pp. 8-9.

[2]NAYEBARE FAITH, A CRITICAL ANALYSIS OF PUBLIC INTEREST LITIGATION AS A MEANS OF ACHIEVING HUMAN RIGHTS AND JUSTICE IN UGANDA, op.cit, p.16.

أنه "يجوز لأي شخص أو منظمة رفع دعوى ضد انتهاك حقوق الإنسان لشخص أو فئة أخرى" وذلك خلافا للمادة ٢٢ من دستور ١٩٦٧. حيث يحق لأي شخص وفقا للمادة ٥٠ من دستور أوغندا لعام ١٩٩٥ يدعي أن إحدى الحقوق الأساسية أو غيرها من الحقوق أو الحريات المكفولة بموجب هذا الدستور قد تم انتهاكها أو تهديدها، أن يتقدم بطلب أو إلتماس إلى محكمة مختصة للحصول على الانتصاف الذي قد يشمل التعويض".

في دعوى Mtikila V Attorney ، تمت الإشارة الى دعوى المصلحة العامة بأن: "هذه الدعوى ليست من قبيل الدعاوى التي تهدف إلى إشباع فضول الناس، ولكنها دعوى تقام برغبة في أن تتمكن المحكمة من منح إغاثة فعالة لكافة المجتمع أو لفئة منه"[(1)]. وانطلاقا من هذه الإشارة فإن المحكمة تستطيع أن تحمي حقوق الإنسان والحريات المكفولة بموجب نصوص الدستور في حالة انتهاكها وبناء على تقديم طلب أو التماس دستوري بموجب المادة ٥٠ سالفة الذكر.

وقد شدد القاضي موليجا Mulenga في **قضية Ismail Serugo– V–Kcc & Attorney General**[(2)] على أن الحق في تقديم التماس دستوري

[(1)]Rev. Christopher Mtikila v. the Attorney General, Civil Case No. 5 of 1993 (High Court of Tanzania) (Ruling): https://elaw.org/resource/tanzania-rev-christopher-mtikila-v-attorney-general-civil-case-no-5-1993-high-court-tanzania
& NAYEBARE FAITH, A CRITICAL ANALYSIS OF PUBLIC INTEREST LITIGATION AS A MEANS OF ACHIEVING HUMAN RIGHTS AND JUSTICE IN UGANDA, op.cit, p.17.

[(2)]Serugo v Kampala City Council & Another (CONSTITUTIONAL APPEAL NO. 2 OF 1998) [1999] UGSC 23 (11 June 1999); https://old.ulii.org/ug/judgment/supreme-court-uganda/1999/23

(ISSN: 2356 - 9492)

لا يقتصر على الشخص الذي تعرض للضرر فحسب، بل أيضا على أي شخص آخر. وهذا أمر مهم بشكل خاص لأن المادة ٣ (٤) من الدستور تفرض على كل مواطن في أوغندا حقًا وواجبًا في جميع الأوقات للدفاع عن الدستور، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن المادة ٧١ من قانون البيئة الوطني في أوغندا تخول أي شخص التقدم بطلب للحصول على أمر باستعادة البيئة حتى لو كان هذا الشخص لا يعاني من أي ضرر وليس له مصلحة في الأمر [1].

وفي دعوى جيمس موهيندو وثلاثة آخرين ضد المدعي العام[2] Muhindo & 3 Ors Vs Attorney General قدم رافعو الدعوى التماسا دستوريا بموجب المادة ٥٠ من الدستور الأوغندي للحصول على أوامر تفسيرية مفادها أن عدم وجود إجراء مناسب يحكم عمليات الإخلاء من الأراضي يشكل انتهاكا للحقوق في الحياة والكرامة والملكية المكفولة بموجب نصوص الدستور، والتمسوا من المحكمة بناء على ذلك إصدار أمر يلزم حكومة أوغندا بوضع مبادئ توجيهية شاملة تحكم عمليات إخلاء الأراضي قبل عملية الإخلاء وأثناءها وبعدها، وقالوا إن مجرد غياب المبادئ التوجيهية يرقى إلى مستوى

[1]Kenneth Kakuru, Handbook on Environmental Law in Uganda, Handbook on Environmental Law in Uganda, Greenwatch (Organization), Volume 1, 2009, pp. 101-102.

[2]Muhindo & 3 Ors Vs Attorney General (MISCELLANEOUS CAUSE No.127 OF 2016) [2019] UGHCCD 2 (25 January 2019) HC: Civil Division (Uganda): https://ulii.org/akn/ug/judgment/ughccd/2019/2/eng@2019-01-25 last accessed 5 July 2024.

انتهاك الدولة لالتزاماتها الدستورية بموجب المادة ٢٠ فقرة (٢) باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأوغنديين.. وتماشياً مع المادة ٥٠ سالفة الذكر، أعلنت المحكمة أن عدم وجود إجراءات مناسبة تحكم عمليات الإخلاء يشكل تهديدا، ويمكن أن يؤدي إلى انتهاك الحق في الحياة والكرامة والملكية بموجب دستور أوغندا، وأصدرت المحكمة أمرا يلزم الحكومة بوضع مبادئ توجيهية شاملة تحكم عمليات الإخلاء قبل وأثناء وبعد وقوع الأمر بالاخلاء[1] .

وفي دعوى Environmental Action Network v. Attomey General، ناقشت المحكمة العليا في أوغندا المادة ٥٠ الفقرة (٢) من الدستور الأوغندي بمناسبة دعوى رفعتها شبكة العمل البيئي ("EAN") بالنيابة عنها وبالنيابة عن الأوغنديين غير المدخنين[2]، وذلك سعيا للحصول على حكم بأن التدخين العام غير المنظم ينتهك حق غير المدخنين في بيئة نظيفة وصحية وهو الحق المضمون بموجب المادة ٣٩ من الدستور الأوغندي. حيث أرادت شبكة العمل البيئي EAN أن تطلب المحكمة من الحكومة تنظيم التدخين في الأماكن العامة، وبالتالي تعزيز الحق في بيئة نظيفة وصحية. وعلى الرغم من دفع

[1]Sylvie Namwase, Securing legal reforms to the use of force in the context of police militarisation in Uganda: The role of public interest litigation and structural interdict. African Human Rights Law Journal, Vol.21, n.2, 2021, pp.1217-1218.

[2]adam kyomuhendo public interest litigation in uganda: history, practices and impediments, the inaugural oxfam international conference on strategic litigation in africa at the university of nairobi, kenya, 2019, p.9.

(ISSN: 2356 - 9492)

الحكومة بأن رافع الدعوى لا يمكنه رفع قضية نيابة عن جمهور غير المدخنين، وأن الدعوى تفتقد للمصلحة الشخصية المباشرة، إلا أن المحكمة قد رأت أنه بموجب المادة ٥٠ فقرة (٢) "يمكن لمنظمة أن ترفع دعوى تتعلق بالصالح العام نيابة عن مجموعات أو أفراد من الجمهور حتى لو لم تكن للمنظمة المتقدمة بالطلب أي مصلحة فردية مباشرة"[(1)].

وتأكيدا على نص المادة ٥٠ سالفة الذكر، واستمرار لتبني تقاضي المصلحة العامة في أوغندا، تمت الاشارة صراحة في الباب الثاني من قانون (إنفاذ) حقوق الإنسان رقم ١٨ الصادر عام ٢٠١٩ على إمكانية رفع الدعوى القضائية بواسطة شخص يعمل من أجل المصلحة العامة أمام محكمة مختصة من أجل حماية وحفظ الحقوق المشتقة من الدستور[(2)]. وهو الأمر الذي يؤكد

[(1)]The Environment Action Network Ltd v Joseph Eryau (Civil Application No. 98/05) [2008] UGCA 15 (19 February 2008) Court of Appeal of Uganda:
https://ulii.org/akn/ug/judgment/ugca/2008/15/eng@2008-02-19

[(2)]Court proceedings under subsection (1) may be instituted by:
(a) a person acting on behalf of another person, who cannot act in their own name;
(b) a person acting as a member of, or in the interest of agroup or class of persons;
(c) a person acting in public interest; or
(d) an association acting in the interest of one or more of its members.: *Uganda Human Rights (Enforcement) Act, 2019 Act 18 of 2019 Published in Uganda Gazette 58 on 15 November 2019 Assented to on 31 March 2019 Commenced on 15 November 2019*: https://ulii.org/akn/ug/act/2019/18/eng@2019-11-15

تمسك المشرع الأوغندي بترسيخ تقاضي المصلحة العامة ضمن النظام القانوني بأوغندا، وذلك على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى دعاوى المصلحة العامة وبخاصة ذلك النقد المتعلق باختلال الفصل بين السلطات[1].

---

[1] تباينت ردود أفعال السلطة التنفيذية في أوغندا تجاه القرارات والأحكام القضائية الناشئة عن تقاضي المصلحة العامة، وذلك ما بين القبول المتردد إلى عدم الامتثال والمواجهة المفتوحة، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي لها تأثير على مفاصل عمل السلطة التنفيذية، وفي بعض الأحيان، وبشكل عام، لم تكن السلطة التنفيذية متحمسة إلى حد كبير بشأن تقاضي المصلحة العامة، ولجأت إلى تعديل القوانين الحالية أو سن قوانين جديدة عن طريق المشرع لتقويض القرارات والإعلانات والأحكام القضائية بشأن حقوق وحريات الأوغنديين. ومع ذلك، كانت هناك استثناءات على ردود الأفعال السابقة حيث كان رد الفعل إيجابيا وتم سن قوانين جيدة لتقاضي المصلحة العامة من أهمها لقانون (إنفاذ) حقوق الإنسان لعام ٢٠١٩.

phillip karugaba public interest litigation in uganda practice & procedure, op.cit., p.17.

وذهب البعض إلى أن دعاوى المصلحة العامة ربما تنطوي على تجاوز من جانب السلطة القضائية لحدود اختصاصاتها الدستورية، وبظهر هذا الأمر بشكل جلي حين يتعلق الحكم القضائي بإلزام السلطة التنفيذية بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل، مما يشكل تدخلا صريحا في عمل السلطة التنفيذية وتعديا على اختصاصاتها الدستورية:

Varun Gauri Public Interest Litigation in India Overreaching or Underachieving? Policy Research Working Paper, The World Bank Development Research Group Human Development and Public Services Team, November 2009, p.8.

& Gitanjali Nain Gill, human Rights and the Environment in India: Access through Public Interest Litigation. Environmental Law Review, vol.14, no.(3), 2012, p.203.

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث ينطوي تقاضي المصلحة العامة على بعد التحديات منها أنه قد يسيء الجمهور أحيانا استخدام دعاوى المصلحة العامة من خلال السعي وراء الدعاية الشخصية[1]، أو لتصفية الحسابات بدلا من خدمة المصلحة العامة،

وهذا ما أشارت إليه المحكمة في دعوى[2] Water and Environment Net work (U) Limited and 2 Others v National Environmental Management Authority and Anor في أوغندا لعام ٢٠٢١، حيث ذهبت إلى أن: " لا يجوز استخدام دعاوى المصلحة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية أو لمجرد الدعاية أو لأسباب غير مباشرة أخرى، ينبغي أن تتم مثل هذه الأمور المتعلقة بالمصلحة العامة من قبل أشخاص لديهم معرفة متخصصة في هذا المجال بعد إجراء البحث المناسب خاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضايا القانون الدستوري".

ومن المفترض أن يكون تقاضي المصلحة العامة نوعا خاصا من التقاضي يهدف أساسا إلى حماية الحقوق الأساسية للضعفاء والمحرومين الذين لا يستطيعون اللجوء إلى المحكمة للحصول على العدالة والانصاف والإغاثة، بسبب

---

[1] Michael G. Faure∗ A.V. Rajay, Effectiveness of Environmental Public Interest Litigation in India: op.cit., 2010, p.269.

[2] Water and Environment Net work (U) Limited and 2 Others v National Environmental Management Authority and Anor (Consolidated Miscellaneous Cause No. 239 of 2020) [2021] UGHCCD 30 (7 May 2021): https://ulii.org/akn/ug/judgment/ughccd/2021/30/eng@2021-05-07

الفقر أو العجز أو الإعاقة الاجتماعية والاقتصادية، أو أن يتعلق هذا التقاضي بمسألة ذات أهمية عامة خطيرة"[1].

وهناك سبيل آخر في أوغندا لرفع دعاوى المصلحة العامة يكمن في الفقرة الثالثة من المادة ١٣٧ من الدستور الأوغندي والتي تسمح لأي شخص يدعي حدوث انتهاك للدستور بتقديم التماس إلى المحكمة الدستورية التي ستعلن وجود هذا الانتهاك وتقوم بالتعويض عنه متى كان ذلك مناسبا، وهذا الانتهاك قد ينشأ من فعل أو إغفال أو امتناع من جانب شخص/هيئة أو من قانون برلماني يتعارض مع الدستور[2].

وعلى الرغم من أن دولة أوغندا بذلت العديد من الجهود لتمكين فئة الأشخاص المهمشين والمحرومين وناقصي التمثيل من طرق أبواب العدالة، إلا أن الجهات الفاعلة الأخرى سواء كانت حكومية أو خاصة لم تتوان في تقديم المزيد من الجهود والمساعدات لمساعدة هذه الفئات.

وقد تجلت هذه الجهود من خلال إنشاء عيادات المساعدة القانونية وخدمات Pro Bono (سواء في إطار المؤسسات أو من قبل المحامين شخصيا):

---

[1]James Niwagaba , Public Interest Litigation (Pil) and Access to Justice In Uganda, 05 Mars, 2024 IN: https://www.lawglobalhub.com/public-interest-litigation-james/ last accessed 5 July 2024.

[2]phillip karugaba public interest litigation in uganda practice & procedure, op.cit., p.5.

(ISSN: 2356 - 9492)

مثل قطاع العدالة والقانون والنظام (JLOS) التابع للسلطة القضائية[1]، وشبكة مقدمي خدمات المساعدة القانونية (LAPSNET)[2]، عيادة قانون المصلحة العامة (PILAC)[3]، وشبكة محامي المصلحة العامة (NETPIL)[4]، حيث تشمل المساعدة القانونية التي تقدمها هذه الجهات فيما يلي: الاستشارة القانونية، والتوعية القانونية، والتمثيل القانوني، التسوية الودية، وتقديم الحلول البديلة للنزاعات[5].

[1]Justice, Law and Order Sector (JLOS): https://governance.jlos.go.ug/index.php/serv

[2]Legal Aid Service Providers Network (LAPSNET): https://www.laspnet.org last accessed 5 July 2024.

[3]Public Interest Law Clinic (PILAC) ,: https://pilac.mak.ac.ug

[4]NETPIL is an umbrella organization that brings together individuals, law firms, non-governmental organizations and institutions with a commitment to engage in public interest litigation to achieve social justice.: Network of Public Interest Lawyers (NETPIL): https://netpil.org

[5]James Niwagaba , Public Interest Litigation (Pil) and Access to Justice In Uganda, 05 Mars, 2024 IN: https://www.lawglobalhub.com/public-interest-litigation-james/

المبحث الرابع

تقاضي المصلحة العامة في دولة كينيا

يعد تقاضي المصلحة العامة ظاهرة حديثة نسبيا في النظام القانوني الكيني، حيث كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، رفع دعوى من دعاوى المصلحة العامة بسبب القواعد المعمول بها قبل صدور الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، وبخاصة شرطي الصفة والمصلحة في الدعوى[1].

حيث التزمت المحاكم الكينية بالتطبيق الحرفي لهذا الأمر حتى صدر دستور كينيا لعام ٢٠١٠، وفي حين أن نشأة تقاضي المصلحة العامة في الهند تعود للقضاء الهندي الذي اجتهد في ترسيخ هذا النوع من التقاضي، إلا أن الأمر في كينيا راجع في المقام الأول إلى القواعد الدستورية والقانونية.

فقد اقتصر حق رفع دعاوى المصلحة العامة حينها على النائب العام، وعلى سبيل المثال، **في دعوى وانجاري ماثاي ضد كينيا تايمز ميديا تراست المحدودة Kenyan case of Wangaari Mathai V Kenya Times Media Trust** [2]، سعى المدعي في هذه الدعوى المرفوعة نيابة عن الجهور،

[1]Omuko-Jung, L. The Evolving Locus Standi and Causation Requirements in Kenya: A Precautionary Turn for Climate Change Litigation? Carbon & Climate Law Review Volume 15, Issue 2, 2021, p.172.

[2]Wangari Maathai v Kenya Times Media Trust Ltd Civ Case 5403 of 1989 (High court at Nairobi) [1989] eKLR: https://plasticsdb.surrey.ac.uk/search/?view=preview&q=id%3A%22http

(ISSN: 2356 - 9492)

إلى وقف تشييد مبنى متعدد الطوابق في متنزه أوهورو في نيروبي، بدعوى انتهاك هذا التشييد لقوانين الحكومة المحلية، لكن المحكمة قضت بأنه لا يمكن التقاضي في المسائل ذات المصلحة العامة إلا من قبل المدعي العام.

وبالتالي فالوضع قبل صور دستور عام ٢٠١٠ تمثل في عدم إمكانية رفع دعاوى المصلحة العامة سوى بواسطة النائب العام، والذي لن يتحرك في غالبية الأمر إلا في أضيق الحدود وبما لا يتعارض مع سياسة الحكومة[1]، وربما لن يلاحظ الأصوات المهمشة والمحرومة كما كان سيحدث لو أتيح للجميع تحريك دعاوى المصلحة العامة في حال انتهاك أي حق من الحقوق التي نص عليها الدستور.

ومنذ صدور الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ برزت بعض قضايا المصلحة العامة إلى المشهد القانوني وبخاصة تلك القضايا التي تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية[2].

وقد نصت المادة ٤٣ من الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ على أن: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[1]:

---

s%3A%2F%2Fplasticsdb.surrey.ac.uk%2Fdocuments%2Fkenya%2FWangari%20Maathai%20Civil%20Case%205403%2C%20Kenya%201989.pdf%22 last accessed 5 July 2024.

[1]NAYEBARE FAITH, A CRITICAL ANALYSIS OF PUBLIC INTEREST LITIGATION AS A MEANS OF ACHIEVING HUMAN RIGHTS AND JUSTICE IN UGANDA, op.cit, p.36.

[2]Bemih Luseka, PUBLIC INTEREST LITIGATION – SECURING PROTECTION OF SOCIAL AND ECONOMIC RIGHTS: CHALLENGES, OPPORTUNITIES AND LESSONS, op.cit., p.41.

الفقرة الأولى – لكل شخص الحق في:

- التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، ويتضمن ذلك الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما فيها رعاية الصحة الإنجابية؛
- الحصول على سكن ملائم يسهل الوصول إليه ومناسب والتمتع بصرف صحي بمعايير معقولة؛
- التحرر من الجوع والحصول على طعام كاف بجودة مقبولة؛
- الحصول على مياه نظيفة وآمنة بكميات كافية؛
- التمتع بالتأمين الاجتماعي؛ و
- الحصول على التعليم.

الفقرة الثانية– لا يجوز أن يحرم أي شخص من العلاج الطبي في حالات الطوارئ.

الفقرة الثالثة– توفر الدولة التأمين الاجتماعي المناسب للأشخاص غير القادرين على دعم أنفسهم ومن يعولونهم".

وبشأن إقرار الدستور الكيني لإمكانية التقاضي للصالح العام، نصت المادة ٢١ من دستور دولة كينيا لعام ٢٠١٠ على أن: " إنفاذ الحقوق[2]:

---

[1]The Constitution of Kenya, 2010, Article 43: www.kenyalaw.org:8181/exist/kenyalex/actview.xql?actid=Const2010

[2]The Constitution of Kenya, 2010, Article 21: www.kenyalaw.org:8181/exist/kenyalex/actview.xql?actid=Const2010 last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

١-يحق لكل شخص اتخاذ إجراءات تقاضي ادعاء بالحرمان من أي من الحقوق أو الحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الحقوق أو تعرض أي من تلك الحقوق أو الحريات للانتهاك أو المساس به أو التهديد.

٢- بالإضافة إلى أي شخص يعمل لتحقيق مصلحته، يجوز لأي من الأشخاص التاليين اتخاذ إجراءات تقاضي بموجب الفقرة الأولى:

- شخص يعمل نيابة عن شخص آخر لا يستطيع العمل باسمه؛
- شخص يعمل باعتباره عضوا في أية فئة أو مجموعة من الأشخاص أو لمصلحة أي منهم؛
- **شخص يعمل للصالح العام؛**
- أو جمعية تعمل لصالح واحد أو أكثر من أعضائها".

ولعل أبرز قضايا المصلحة العامة التي تم تحريكها بعد صدور الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ هي دعوى موثورو Muthurwa Case، حيث سنتناولها على النحو التالي:

- **دعوى Muthurwa**:

في عام ٢٠١٠، واجه سكان منطقة موثوروا إستيت[1]، وهي منطقة سكنية تقع بالقرب من المنطقة التجارية المركزية في نيروبي، خطر الإخلاء من منازلهم. وقد تم بناء موثوروا في أوائل القرن العشرين لتوفير مساكن لعمال السكك

[1]Bemih Luseka, PUBLIC INTEREST LITIGATION – SECURING PROTECTION OF SOCIAL AND ECONOMIC RIGHTS: CHALLENGES, OPPORTUNITIES AND LESSONS, op.cit., p.43.

الحديدية، وتضم أكثر من ١٧٠٠ وحدة سكنية صغيرة مع وسائل العيش الأساسية، في عام ٢٠٠٦ تم نقل إدارة موثوروا إلى أمناء صندوق مزايا التقاعد لموظفي شركة السكك الحديدية الكينية، وبعد ذلك بأربع سنوات تحديدا في يوليو ٢٠١٠، تلقى السكان إشعارات الإخلاء من المدعي عليه الأول، الذي أدعى أن الأرض ملكية خاصة وأن السكان لم يلتزموا بدفع الإيجار، وردا على ذلك، لجأ السكان إلى المحكمة العليا في نيروبي، مطالبين بحماية حقوقهم في السكن والصرف الصحي والحماية من المعاملة القاسية وحقهم في العيش بكرامة، وخاصة بالنسبة للمسنين والأطفال والمعاقين[1].

وقد أصدرت المحكمة أمرا زجريا مؤقتا لوقف الإخلاء، وشددت المحكمة على أهمية حقوق الإنسان ال منصوص عليها في المادة ٤٣ من الدستور الكيني وأخصها الحق في السكن والكرامة، وقد أشارت المحكمة إلى أن الدستور يجب أن يفسر بطريقة تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية[2]، واستشهدت المحكمة بقضايا مشابهة من جنوب إفريقيا، مثل قضية "حكومة جمهورية جنوب إفريقيا ضد إيرين جروتبووم The Republic of South Africa vs. Irene Grootboom"، حيث أكدت على ضرورة وضع قواعد

[1]Brian Sang YK, "Tending Towards Greater Eco-Protection in Kenya: Public Interest Environmental Litigation and Its Prospects Within the New Constitutional Order." Journal of African Law, vol. 57, no. 1, 2013, pp. 35:40

[2]Munyithya justus maithya, the role of public interest litigation in the promotion and protection of the right to adequate housing: the case of muthurwa estate in nairobi, kenya, op.cit., 2016, p.38.

(ISSN: 2356 - 9492)

واضحة لمواجهة مسألة الإخلاء القسري، وأن حكومة كينيا ملزمة بتوفير سكن ميسور التكلفة لمواطنيها.

يظهر من تحليل دعوى Muthurwa سالفة الذكر أن المحكمة اعتمدت في حكمها على المادة ٤٣ من الدستور الكيني، التي تضمنت النص على الحق في السكن والكرامة والعيش بكرامة، وإمكانية رفع الدعوى للمصلحة العامة في حال انتهاك حق من هذه الحقوق، كما أكدت المحكمة على أهمية تفسير الدستور بطريقة تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن حكومة كينيا ملزمة بتوفير سكن ميسور التكلفة لمواطنيها، ومن كل ما سبق يتجلى دور المحاكم في إنجاح تقاضي المصلحة العامة، من خلال تفسير نصوص الدستور بطريقة تتلائم مع حماية حقوق ناقصي التمثيل والفئات الضعيفة.

وإلى جانب النصوص الدستورية التي تضمها الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، يسمح **قانون الإدارة والتنسيق البيئي الكيني EMCA** رقم ٨ لسنة ١٩٩٩ والذي تم تعديله عام 2015 –وانطلاقا من نص المادة ٤٢ الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالحق في بيئة نظيفة وصحية– لأي شخص يدعي أن حقه في بيئة نظيفة وصحية قد تم انتهاكه أو من المحتمل أن يتم انتهاكه، أن يتقدم بطلب إلى المحكمة العليا للحصول على التعويض والإنصاف[1]، ويظل هذا الحق قائما حتى إذا لم يتمكن المدعي من إثبات أن فعل المدعى عليه أو إغفاله

[1]Omuko-Jung, L. The Evolving Locus Standi and Causation Requirements in Kenya: op.cit., p.181.

قد تسبب أو من المحتمل أن يسبب له أي خسارة أو إصابة شخصية، أي في حتى في حالة عدم وجود مصلحة شخصية مباشرة في الدعوى

وقد نصت المادة الثالثة فقرة ٣ من قانون EMCA سالف الذكر على أنه: "يجوز لهذا الشخص نيابة عنه أو نيابة عن مجموعة أو فئة من الأشخاص، أو أعضاء جمعية أو لتحقيق الصالح العام، التقدم بطلب إلى محكمة البيئة والأراضي للحصول على التعويض"[1]. وهذا الأمر يعني توسيع الحق في رفع الدعوى ليشمل الجمعيات، ومن يرفعون الدعاوى نيابة عن الآخرين، وكذلك من أجل المصلحة العامة.

[1]ENVIRONMENTAL MANAGEMENT AND CO-ORDINATION ACT, 1999 (ACT NO 8 OF 1999): s 3(3 https://eregulations.invest.go.ke/media/emca_1.pdf: https://www.nema.go.ke/index.php?option=com_content&view=article&id=24&Itemid=163 last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الخامس

تقاضي المصلحة العامة في دولة جنوب افريقيا

برز تقاضي المصلحة العامة في جنوب افريقيا كأداة قوية للتغيير الاجتماعي، وبخاصة في حقبة ما بعد الفصل العنصري، حيث مكن الأفراد والمنظمات من الطعن على الأعمال الحكومية، وبالتالي الانتصار لحقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز الصالح العام[1].

تتضمن المادة ٣٨ من دستور دولة جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٦ المعدل عام ٢٠١٢ والمتعلقة بإنفاذ الحقوق[2]، الإشارة صراحة إلى إمكانية التقاضي للمصلحة

---

[1]Steven Budlender, Nick Ferreira, Gilbert Marcus, Public Interest Litigation and Social Change in South Africa: Strategies, Tactics and Lessons, Published by The Atlantic Philanthropies October 2014, p.6.

[2]Constitution of the Republic of South Africa, 1996 - Chapter 2: Bill of Rights: Article 38. Enforcement of rights:

"Anyone listed in this section has the right to approach a competent court, alleging that a right in the Bill of Rights has been infringed or threatened, and the court may grant appropriate relief, including a declaration of rights.

- A. The persons who may approach a court are - a. anyone acting in their own interest;
- b. anyone acting on behalf of another person who cannot act in their own name;
- c. anyone acting as a member of, or in the interest of, a group or class of persons;
- d. anyone acting in the public interest; and e. an association acting in the interest of its members.

العامة[1]، وذلك بالنص على أن: "لكل شخص ممن ورد ذكرهم في هذا القسم الحق في اللجوء إلى محكمة مختصة، بزعم أن حقاً من الحقوق الواردة في وثيقة الحقوق قد تم انتهاكه أو يتعرض للتهديد، ويجوز للمحكمة أن تأمر بتدبير انتصافي مناسب، بما في ذلك الإقرار بالحقوق. وفيما يلي الأشخاص الذين يجوز لهم اللجوء إلى المحكمة

أ- أي شخص يتصرف لمباشرة مصلحة له؛

ب-أي شخص يتصرف نيابة عن شخص آخر غير قادر على أن يتصرف نيابة عن نفسه؛

ج- أي شخص يتصرف بصفته عضوا في جماعة أو طبقة من الأشخاص أو لمصلحتهم؛

د- أي شخص يعمل من أجل المصلحة العامة؛

هـ- أي اتحاد يتصرف نيابة عن أعضائه.

ولعل أشهر الأمثلة على تقاضي المصلحة العامة في جنوب افريقيا وبخاصة المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، هو **دعوى the grootboom case on the right to housing المتعلقة بالحق في السكن**[2]، حيث

https://www.gov.za/documents/constitution/chapter-2-bill-rights

(1)Normawati Binti Hashim, Moves towards Progressive Legal Framework and Energetic Jurisprudential Behavioral on the Enforcement of Public Interest Litigation in the New Millennium, op.cit., p.488.

(2)Steven Budlender, Nick Ferreira, Gilbert Marcus, Public Interest Litigation and Social Change in South Africaop.cit., p.34.

(ISSN: 2356 - 9492)

تتعلق هذه الدعوى بمجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في منطقة خارج النطاق العمراني الذي حددته دولة جنوب افريقيا وقاموا بالبناء عليها بشكل غير رسمي، وقد جادلت هذه المجموعة بأنهم معرضون لخطر الإخلاء والطرد من السكن غير الرسمي بواسطة الحكومة، وذلك دون توفير بديل سكني مناسب، لذلك تقدموا بطلب إلى المحكمة العليا لإصدار أمر يطالب الحكومة بتزويدهم بالمأوى الأساسي الملائم أو السكن الدائم.

وقد ذهبت المحكمة العليا في جنوب افريقيا إلى أنه بموجب الدستور تلزم الدولة بالعمل على الوفاء بالالتزام المفروض عليها بوضع وتنفيذ خطة شاملة ومنسقة، بالإضافة إلى برنامج للإعمال التدريجي للحق في الحصول على السكن اللائق، وهذا الأمر يشمل الالتزام بوضع وتمويل وتنفيذ والإشراف على التدابير اللازمة لتوفير الإغاثة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وذلك في حدود الموارد المتاحة وخاصة أن هذه المجموعة رافعة الدعوى تضمن أطفالا ومسنين[1].

وهكذا تم ترسيخ تقاضي المصلحة العامة كآلية مهمة لحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية في جنوب أفريقيا، وتعزيز العدالة والمساواة من أجل الصالح العام.

[1] John J. Williams, The Grootboom case and the constitutional right to housing: the politics of planning in post-apartheid South Africa, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08c72ed915d622c00135d/1052734457-williams.2005-grootboom.pdf

الفصل الثاني

دور تقاضي المصلحة العامة في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية

كما أوضحنا من قبل فإن تقاضي المصلحة العامة نشأ بالأساس باعتباره أداة فعالة لحماية حقوق الفئات المهمشة وناقصي التمثيل (الفئات الأولى بالرعاية)، وفي هذا الفصل سوف نستكشف كيف تبلور هذا الدور الفعال لتقاضي المصلحة العامة في حماية حقوق هذه الفئات، وبخاصة: الأطفال، والنساء، واللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، وذلك من خلال التعرض بالتحليل والمناقشة لدعاوى قضائية في هذا الصدد، كما سنركز على تقاضي المصلحة العامة في مجال المناخ، لأن تغير المناخ له آثار سلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان لهذه الفئات، وقد نص تقرير التقييم الخامس (AR5) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) على أن: "الأشخاص المهمشين اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا أو سياسيا أو مؤسسيا أو بأي شكل آخر هم أكثر عرضة لتغير المناخ ولبعض استجابات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره السلبية أيضا"[1]. وعلى ذلك سنقسم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: **تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق الطفل**

المبحث الثاني: **تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق المرأة**

المبحث الثالث: **تقاضي المصلحة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة**

المبحث الرابع: **تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق اللاجئين**

المبحث الخامس: **تقاضي المصلحة العامة للسكان الأصليين**

(1) Fifth Assessment Report (AR5) of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC): https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar5/ last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول

تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق الطفل

يهدف تقاضي المصلحة العامة إلى ضمان حقوق الطفل وتأمين نشأته في بيئة آمنة وسليمة. وقد حققت العديد من الدعاوى القضائية البارزة هذا الهدف، مثل قضية براون ضد مجلس التعليم في الولايات المتحدة، حيث كان لهذه القضية أثر كبير في إرساء سوابق قضائية تضمن تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الأطفال، بغض النظر عن العرق أو الإعاقة[1].

وتشمل موضوعات دعوى المصلحة العامة لحماية حقوق الطفل الحالات المتعلقة بعمالة الأطفال، وإساءة معاملتهم جسديا ونفسيا، والاتجار بالأطفال، والزواج المبكر، وقضايا التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها[2].

ومن أمثلة دعاوى المصلحة العامة في مواجهة عمالة الأطفال دعوى M.C. Mehta v. State of Tamil Nadu, 1996، التي تم تحريكها أمام المحكمة العليا في الهند، وانصب موضوعها على أن العديد من الأطفال في الهند يعملون في الصناعات الخطرة، لا سيما في صناعات الألعاب النارية وأعواد الثقاب، وهو الأمر الذي يتعارض مع نص المادة ٢٤ من دستور الهند على أنه

---

[1] Brown v. Board of Education of Topeka, 347 U.S. 483 (1954): https://supreme.justia.com/cases/federal/us/347/483/

[2] Raghav Pandey, Public Interest Litigation and Child Labour: An Analysis of the MC Mehta Case,. ILI Law review, Summer Issue, 2016, p.62.

"لا يجوز تشغيل أي طفل دون سن الرابعة عشرة للعمل في أي مصنع أو منجم أو المشاركة في أي أعمال خطرة أخرى"[1].

وقد رأت المحكمة أن تشغيل الأطفال في مصانع أعواد الثقاب المرتبطة مباشرة بعملية التصنيع وحتى الإنتاج النهائي لأعواد الثقاب أو الألعاب النارية لا ينبغي السماح به على الإطلاق[2]. ووفقا للمحكمة، ربما تكون روح الدستور هي عدم تشغيل الأطفال في المصانع لأن الطفولة هي فترة التكوين، وبموجب حكم المادة ٤٥ من المفترض أن يخضعوا لتعليم مجاني وإلزامي حتى إكمال سن ١٤ عاما، ورغم أنه بموجب هذا الحكم من المفترض أن يكون جميع الأطفال حتى سن ١٤ عاما في المدرسة، فإن الضرورة الاقتصادية تجبر الأطفال البالغين على البحث عن عمل، ولذلك يمكن تشغيل الأطفال في عملية التعبئة ولكن يجب أن تتم التعبئة في منطقة بعيدة عن مكان التصنيع لتجنب التعرض للحوادث، وقد حددت المحكمة الحد الأدنى لأجور الأطفال بنسبة ٦٠ في المائة من الحد الأدنى المقرر لأجور الموظف البالغ في المصانع التي تقوم بنفس العمل، ورأت المحكمة كذلك أنه من الضروري توفير مرافق خاصة لتحسين نوعية وجودة حياة الأطفال،

---

[1]Supreme Court of India M.C. Mehta vs State Of Tamil Nadu And Others on 10 December, 1996:
https://indiankanoon.org/doc/212829/?__cf_chl_tk=BwQNNyqXHc1j3A86eOngh_lxumt_NZFGRf.rP1gSOZk-1713694621-0.0.1.1-1599
& Raghav Pandey, PUBLIC INTEREST LITIGATION AND CHILD LABOUR: AN ANALYSIS OF THE MC MEHTA CASE, ILI Law Review, Summer Issue 2016, p.64.

[2]Thomas Paul Judicial Response to Child Labour in India : A Human Rights Perspective, Asia Law Quarterly Vol. 1, No.1, 2009, pp.72-73.

(ISSN: 2356 - 9492)

كمت يجب توفير نظام التأمين الإلزامي لكل من الموظفين البالغين والأطفال مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخطرة للعمل[1].

ومن أمثلة دعاوى المصلحة العامة في مواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال، دعوى Vishal Jeet v. Union of India في الهند حيث تم تقديم التماس بموجب المادة ٣٢ من دستور الهند من أحد محامي المصلحة العامة سعيا للنظر في قضايا الدعارة القسرية وإنقاذ ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري وتزويدهم بالمساعدة الطبية المناسبة والمأوى والتعليم والتدريب في مختلف مجالات الحياة لتمكينهم من اختيار أسلوب حياة أكثر كرامة؛ والنظر في القضايا المتعلقة بإلاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات. ورأت المحكمة العليا أن هذا الداء ليس مشكلة اجتماعية فحسب، بل مشكلة اجتماعية واقتصادية أيضا، وبالتالي فإن التدابير الواجب اتخاذها في هذا الصدد ينبغي أن تكون وقائية أكثر منها عقابية. ودرس المجلس الأعلى الأحكام الدستورية المتعلقة بالحق في مكافحة الاستغلال؛ الاتجار بالبشر وحقوق الأطفال؛ والمبادئ التي نص عليها إعلان حقوق الطفل، وقد أصدرت المحكمة العليا التوجيهات التالية، من بين أمور أخرى، إلى حكومات الولايات والأقاليم الاتحادية: ١. توجيه الجهات المعنية بإنفاذ القانون إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة بموجب القوانين القائمة للقضاء على دعارة الأطفال. ٢. اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير المساكن الملائمة والتأهيلية. ٣. إنشاء لجنة استشارية منفصلة تتألف من المسؤولين الحكوميين المعنيين،

[1] Dr.Sanyogita, Public Interest Litigation: an Instrument to Protect Child Labour in India, PARIPEX - INDIAN JOURNAL OF RESEARCH, Volume 5 Issue 9, September 2016, p.413.

وعلماء الاجتماع، وعلماء الجريمة، وأعضاء منظمات رعاية المرأة/الطفل/المنظمات الاجتماعية التطوعية لتقديم اقتراحات للقضاء على بغاء الأطفال؛ وتدابير الرعاية والحماية والعلاج والتنمية وإعادة تأهيل الضحايا[1].

وبشكل عام، يعتبر الأطفال من بين أكثر الفئات عرضة للحرمان ونقص التمثيل، وبالتالي حاجتهم القصوى وذات الأولوية للرعاية والحماية، **وبخاصة إذا كان الطفل ينتمي إلى ذوي الاحتياجات الخاصة**، ويزداد الأمر سوءا إذا تحدثنا عن التأثير السلبي لتغير المناخ على حقوق الطفل[2]، حيث أفادت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن حوالي ٨٨٪ من الأمراض المرتبطة بتغير المناخ تصيب الأطفال دون سن الخامسة. ويرجع هذا الأمر إلى الأسباب التالية[3]:

---

(1)Supreme Court of India Vishal Jeet vs Union Of India And Ors on 2 May, 1990: https://indiankanoon.org/doc/653695/
& Vishal Jeet v. Union of India: https://sherloc.unodc.org/cld/case-law-doc/traffickingpersonscrimetype/ind/1990/vishal_jeet_v._union_of_india.html last accessed 5 July 2024.

(2) World Health Organization (2018): Children's environmental health. Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/children-s-environmental-health
UNICEF. (2015). Unless we act now: The impact of climate change on children. Retrieved from https://www.unicef.org/publications/files/Unless_we_act_now_The_impact_of_climate_change_on_children.pdf last accessed 5 May 2023.

(3) Costello, A., Abbas, M., Allen, A., Ball, S., Bell, S., Bellamy, R., & Patterson, C. (2009). Managing the health effects of climate change: Lancet and University College London Institute for Global Health Commission. The Lancet, 373(9676), 1693-1733.
& Watts, N., Adger, W. N., Agnolucci, P., Blackstock, J., Byass, P., Cai, W ,& Depledge, M. (2015). Health and climate change: policy responses to protect public health. The Lancet, 386(10006), 1861-1914.

(ISSN: 2356 - 9492)

– يعد الأطفال في طور النمو الجسدي والعقلي، مما يجعلهم أكثر عرضة للضغوط البيئية كالحرارة الشديدة وتلوث الهواء والحشرات الحاملة للأمراض، كما أن لديهم جهاز مناعة غير ناضج وأكثر عرضة لسوء التغذية وبخاصة في الدول النامية، مما قد يضعف مقاومتهم للأمراض المعدية.

– يتأثر الجانب النفسي للأطفال بالكوارث التي يسببها تغير المناخ مثل الفيضانات والعواصف والجفاف، مما يتسبب لهم في القلق والتوتر والصدمات، ويمكن أيضا أن يكون الانفصال عن الوالدين أو مقدمي الرعاية أثناء هذه الأحداث محبطا عاطفيا للأطفال مما يساهم في إصابتهم بالعديد من الأمراض النفسية.

– يؤدي نقص الغذاء والماء الناتج عن تغير المناخ إلى سوء التغذية وإعاقة فرص التعليم، مما يحد من طموحاتهم المستقبلية.

- **من أمثلة دعاوى المصلحة العامة البيئية المرتكزة على حقوق الطفل:**

– **دعوى أجيال المستقبل ضد وزارة البيئة وآخرون Future Generations v. Ministry of the Environment and Others في كولومبيا**[1]، في هذه الدعوى، رفع ٢٥ من المدعين الشباب الذين تتراوح

& Haines, A., Kovats, R. S., Campbell-Lendrum, D., & Corvalan, C. (2006). Climate change and human health: Impacts, vulnerability and public health. Public Health, 120(7), 585-596.

(1) Future Generations v. Ministry of the Environment and Others "Demanda Generaciones Futuras v. Minambiente"

أعمارهم بين ٧ و٢٥ عاما دعوى قضائية: دعوى tutela (دعوى دستورية خاصة) ضد الهيئات الحكومية الكولومبية والبلديات وثلاث شركات إقليمية مستقلة تعمل في غابات الأمازون المطيرة بسبب "زيادة إزالة الغابات في منطقة الأمازون"، حيث أنه وفقا لاتفاقية باريس والقانون الكولومبي ١٧٥٣ لعام ٢٠١٥، التزمت الحكومة بخفض المعدل الصافي لإزالة غابات الأمازون إلى الصفر بحلول عام ٢٠٢٠، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، وقد كان الغرض من الدعوى هو إنفاذ حقوقهم في الحياة وفي بيئة صحية، والحق في الغذاء والمياه، لأن هذه الحقوق مهددة بسبب تغير المناخ وعدم التزام الحكومة بالحد من إزالة الغابات، وعدم الامتثال لهدف إزالة الغابات الصفرية في منطقة الأمازون بكولومبيا بحلول عام ٢٠٢٠ (على النحو المتفق عليه بموجب اتفاقية باريس وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٤–٢٠١٨). وقد أقرت المحكمة العليا في كولومبيا بأن الحقوق الدستورية الأساسية في الحياة والصحة والحد الأدنى من المعيشة والحرية والكرامة الإنسانية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمناخ والنظام البيئي. ورأت المحكمة أنه بدون بيئة صحية، لن يتمكن الأشخاص الخاضعون للقانون والكائنات الحية عموما من البقاء على قيد الحياة، ناهيك عن حماية الحقوق الأساسية للأطفال أو الأجيال القادمة، وعلاوة على ذلك، لا يمكن ضمان وجود الأسرة أو المجتمع أو الدولة دون بيئة صحية[1].

---

http://climatecasechart.com/non-us-case/future-generation-v-ministry-environment-others last accessed 5 July 2024.

1) لمزيد من التفاصيل راجع

Philipp Wesche,Rights of Nature in Practice: A Case Study on the Impacts of the Colombian Atrato River Decision,Journal of

(ISSN: 2356 - 9492)

– **دعوى أطفال النمسا ضد النمسا في ٢١ فبراير ٢٠٢٣ Children of Austria v. Austria**، حيث تم رفع الدعوى نيابة عن مجموعة من الأطفال النمساويين إلى المحكمة الدستورية النمساوية، طالبين فيها الحكم بعدم دستورية بعض مواد القانون الفيدرالي لحماية المناخ لانتهاكه حقوق الأطفال المكفولة دستوريا والحق الأساسي في المساواة أمام القانون.

واحتجوا بأن القانون الدستوري الاتحادي ينفذ بشأن حقوق الطفل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على المستوى الوطني، أي أنه يمنح حقوقا ذاتية "حقوق مضمونة دستوريا" للأطفال، أي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وبموجب المادة ١ من ذلك الدستور، فإن لكل طفل الحق في حماية مصالحه الفضلى، وهذا يشمل الحماية والرعاية، وأفضل تنمية ممكنة، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب المادة ١ مراعاة المساواة بين الأجيال، حيث زعم المدعون أن تغير المناخ يؤدي إلى التزامات إيجابية بموجب المادة ١ من القانون الدستوري الاتحادي بشأن حقوق الأطفال لأنه يشكل خطراً وشيكا على رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وبالتالي، فإن النمسا ملزمة باتخاذ التدابير المناسبة لحماية رفاه الطفل من الآثار الكارثية لتغير المناخ.

Environmental Law, Volume 33, Issue3, November 2021, Pages 531–555, https://academic.oup.com/jel/article/33/3/531/6359472 last accessed 5 July 2024.

& Judgment T-622/16 (The Atrato River Case), Constitutional Court of Colombia (2016), translated by the Dignity Rights Project: https://www.informea.org/en/court-decision/future-generations-vs-ministry-environment-and-others last accessed 5 July 2024.

– دعوى La Rose v. Her Majesty the Queen، في أكتوبر ٢٠١٩، رفع خمسة عشر من المدعين الشباب، تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٩ عاما، دعوى زاعمين أن الحكومة الفيدرالية الكندية تساهم في تغير مناخي خطير، وأن الحكومة الفيدرالية تنتهك حقوقهم في الحياة والحرية والأمن الشخصي بموجب المادة ٧ من الميثاق الكندي للحقوق والحريات، بالإضافة إلى فشلها في حماية موارد الثقة العامة الأساسية، كما أن سلوك كندا ينتهك حقهم في المساواة بموجب المادة ١٥ من الميثاق الكندي، نظرا لأن الأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب بآثار تغير المناخ[1]. وباختصار فإن طلبات المدعين في الدعوى تطلب من المحكمة الفيدرالية الكندية أن تعلن أن سلوك الحكومة ينتهك الميثاق الكندي وواجبات الثقة العامة للحكومة، وأن تأمر الحكومة بإعداد وتنفيذ خطة لحماية المناخ وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس في كندا وإزالة الكربون من نظام الطاقة الكندي بما يتماشى مع ما يقوله العلماء وما هو ضروري لتحقيق الاستقرار في النظام المناخي وحماية حقوق الشباب والأطفال. وفي ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠، رفض قاضٍ بالمحكمة الفيدرالية الدعوى ثم استأنف المدعون القضية أمام محكمة الاستئناف الفيدرالية في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠. ومتابعة للوضع الحالي للدعوى، ففي ١٤–١٥ فبراير ٢٠٢٣، قدم محامو المدعين الشباب حججهم أمام لجنة من قضاة محكمة الاستئناف الفيدرالية عبر جلسة استماع افتراضية، وهم في انتظار حكم المحكمة.

(1) La Rose v. Her Majesty the Queen: climatecasechart.com/non-us-case/la-rose-v-her-majesty-the-queen/ last accessed 5 July 2024. https://www.ourchildrenstrust.org/canada last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

– **دعوى الشباب الإندونيسي وآخرون ضد إندونيسيا Indonesian Youths and others v. Indonesia**، تدور هذه الدعوى حول فشل الحكومة الإندونيسية في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان تجاه الأطفال الإندونيسيين وغيرهم من الفئات الضعيفة من خلال المساهمة في تغير المناخ والفشل في تقليل مخاطر تغير المناخ[1]. حيث قدمت مجموعة من ١٤ فردا، من بينهم شباب وآخرين متأثرين بتغير المناخ من مناطق مختلفة في إندونيسيا، شكوى في ١٤ يوليو ٢٠٢٢، إلى اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، وزعموا أن تغير المناخ جعلهم يواجهون مخاطر جسيمة تمثل تهديدا لحياتهم وصحتهم وتعليمهم وسبل عيشهم. وذهب المدعون أيضا إلى أن الحكومة الإندونيسية قد انتهكت حقوق الإنسان الخاصة بهم بموجب الدستور الإندونيسي من خلال عدم اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وعدم منع درجات الحرارة من الارتفاع فوق ١.٥ درجة، واعتماد إندونيسيا الشديد على إزالة الغابات والوقود الأحفوري، وعدم كفاية أهداف خفض الانبعاثات، ودعم الصناعات كثيفة الكربون، مما أدي إلى انتهاك الحق في الحياة، والبيئة الصحية، وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والماء والتعليم والعمل وحقوق الطفل.

(1) Indonesian Youths and others v. Indonesia: climatecasechart.com/non-us-case/indonesian-youths-and-others-v-indonesia/ last accessed 5 July 2024.

المبحث الثاني

تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق المرأة

تم استخدام تقاضي المصلحة العامة لتأكيد حقوق المرأة وبخاصة فيما يتعلق بقوانين الميراث، وجرائم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[1]، والتحرش الجنسي في أماكن العمل، والحقوق التي تتأثر سلبا بتغير المناخ.

وقد أصدرت المحكمة العليا في الهند حكما تاريخيا عام ١٩٩٧ في **دعوى فيشاكا ضد ولاية راجاستان**[2]، حيث أشارت المحكمة في هذا الحكم إلى أن غياب التنظيم القانوني الكافي لمواجهة التحرش في مكان العمل يستوجب تدخل القضاء لملء هذا الفراغ التشريعي[3]،حيث إن الافتقار إلى التدابير الوقائية في مكان العمل ينتهك الحقوق الدستورية للمرأة بموجب المواد ١٤ (المساواة أمام القانون)، و١٩ (حماية بعض الحقوق المتعلقة بحرية التعبير)، و٢١ (حماية الحياة) والحرية الشخصية) من الدستور الهندي، وبناء على ذلك استخدمت المحكمة العليا في الهند سلطتها بموجب المادة ٣٢ من الدستور لإصدار مبادئ توجيهية ملزمة تُعرف باسم "مبادئ فيشاكا التوجيهية"، تحفظ من خلالها حق المرأة في العمل وضمان عدم تعرضها للتحرش الجنسي.

---

(1) adam kyomuhendo public interest litigation in uganda: history, practices and impediments, op.cit., p.13

(2) Vishaka & Ors vs State of Rajasthan & Ors on 13 August, 1997".: https://indiankanoon.org/doc/1031794/
https://main.sci.gov.in/judgment/judis/13856.pdf

(3) Stevenson, Jordan E., "Public Interest Litigation & Women's Rights: Cases from Nepal & India", 2019. 2, p.5.

(ISSN: 2356 - 9492)

وفيما يتعلق بحقوق المرأة التي تتأثر سلبا بتغير المناخ، فهناك العديد من الطرق التي يؤثر بها تغير المناخ على النساء، وبخاصة في البلدان منخفضة الدخل، حيث تتحمل النساء عموما المسؤولية الأساسية عن جمع المياه والغذاء والوقود لأسرهن[1]، ولا شك أن الجفاف الناجم عن تغير المناخ يتسبب في جعل هذا العمل أكثر شقاءا، نظرا لصعوبة الوصول إلى المياه، وانخفاض الإنتاج الزراعي، والحاجة إلى الحصول على الأخشاب المستخدمة في الوقود من أماكن بعيدة، مما يعرض هؤلاء النساء للإصابة والعنف وازدياد محاولات الاغتصاب[2].

بالإضافة إلى وجود بعض الآثار الصحية الأخرى التي تؤثر على المرأة نتيجة لتغير المناخ منها، ارتفاع معدل وفيات النساء بشكل أكبر من الرجال بسبب الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الأعاصير والعواصف الأخرى، كذلك فإن النساء الحوامل معرضات بشكل خاص للأمراض المعدية، مثل الملاريا وكوفيد والأمراض المنقولة بالماء نظرا لتلوثه وعدم صلاحيته للشرب[3].

(1) Burns B, Patouris J, Kalela A, et al. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) Decisions and conclusions: existing mandates and entry points for gender equality. Gender & Climate Change Technical Guide for COP20. Lima, Peru: UNFCC. Available at: http:// www.wedo.org/wp-content/uploads/ GE-Publication-ENG-Interactive.pdf; 2014. last accessed 5 May 2023.
(2) International Union for Conservation of Nature. (2018). Women and Climate Change: Impacts and Agency in the Humanitarian Context. Retrieved from https://portals.iucn.org/library/node/47847 last accessed 5 July 2024.
(3) United Nations. (2019). Gender and Climate Change. Retrieved from https://www.un.org/en/sections/issues-depth/gender-and-climate-change/index.html. last accessed 5 July 2024.

وتتمثل الآثار الاجتماعية لتغير المناخ على النساء في أنها غالبا ما تكون مسؤولة عن رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى، مما قد يمثل تحديا بشكل خاص في أوقات الكوارث البيئية. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ أيضا إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، حيث تقل فرص النساء في التعليم والمشاركة السياسية[1].

أما التأثيرات السياسة فغالبا ما تكون المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ، مما قد يحد من قدرتها على الدفاع عن احتياجاتها وأولوياتها، حيث لا تأخذ السياسات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الاعتبار الاحتياجات المختلفة بين النساء والرجال[2].

ولمعالجة الآثار سالفة الذكر، فمن المهم إعطاء الأولوية لإدماج المرأة وتمكينها في سياسات وبرامج تغير المناخ، بما في ذلك ضمان وصول المرأة إلى التعليم والرعاية الصحية والموارد، فضلا عن دعم المبادرات التي تقودها النساء والتي تعالج آثار تغير المناخ على مجتمعاتهن[3].

(1) International Union for Conservation of Nature. (2018). Women and Climate Change: Impacts and Agency in the Humanitarian Context. Source: https://portals.iucn.org/library/node/47847 last accessed 5 July 2024.

(2) United Nations Development Programme. (2018). Climate Change and Gender Equality: Advancing the SDGs. Retrieved from https://www.undp.org/content/dam/undp/library/gender/Gender%20and%20Environment/Climate%20Change%20and%20Gender%20Equality%20-%20Advancing%20the%20SDGs.pdf

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2014). Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A:

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن أمثلة تقاضي المصلحة العامة المرتكز على الحقوق البيئية للمرأة **دعوى ماريا خان وآخرون ضد باكستان وآخرون .Maria Khan et al. v Federation of Pakistan et al**، حيث قدم ائتلاف من النساء التماسا دستوريا نيابة عنهن ونيابة عن الأجيال القادمة ضد الاتحاد الباكستاني، يزعمون فيه أن تقاعس الحكومة الفيدرالية عن تغير المناخ ينتهك حقوقهم الأساسية لا سيما الحق في بيئة نظيفة وصحية ومناخ قادر على الحفاظ على حياة الإنسان، كما يجادلون بأنه بما أن تغير المناخ له تأثير غير متناسب على المرأة، فإن تقاعس الحكومة عن المناخ ينتهك حقوق المدعين في الحماية المتساوية بموجب القانون وعدم التمييز على أساس الجنس[1].

Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the IPCC. Cambridge University Press.

(1) Maria Khan et al. v. Federation of Pakistan et al. climatecasechart.com/non-us-case/maria-khan-et-al-v-federation-of-pakistan-et-al/ last accessed 5 July 2024.

المبحث الثالث

تقاضي المصلحة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

تؤكد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[1] أن الأفراد ذوي الإعاقة لديهم نفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الآخرون، حيث توفر هذه الاتفاقية إطارا لمعالجة القضايا المتعلقة بالإعاقات، مثل الاستجابة لتغير المناخ والقدرة على الصمود، حيث تشير إلى أن هناك ما يقرب من مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من إعاقات، ولكل منهم احتياجات فريدة ويواجهون عراقيل مختلفة مثل التمييز والعوائق البيئية، مما يجعل من الصعب عليهم المشاركة الكاملة في المجتمع[2]. حيث ينظر إلى تغير المناخ باعتباره أحد أكبر التحديات العالمية في عصرنا، بما له من تأثير على حياة الناس ورفاههم في جميع أنحاء العالم، إلا إن

(1) Convention on the Rights of Persons with Disabilities: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities last accessed 5 July 2024.
& Smiley, K. T., Domingue, S. J., Lewis, A. L., McNeese, H., Pellegrin, S. J., Sandhu, H. (2022). Inequalities and interrelations: The sociology of disasters at a new crossroads. Sociology Compass, 16(12). https://doi.org/10.1111/soc4.13008
(2) Fact Sheet No. 38: Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change, op.cit., p.20.
& World Health Organization. WHO global disability action plan 2014–2021: better health for all people with disability. Geneva: WHO; 2015.
& Pertiwi, P., Llewellyn, G., & Villeneuve, M. (2019). People with disabilities as key actors in community-based disaster risk reduction. Disability & Society, 34(9–10), 1419–1444. https://doi.org/10.1080/09687599.2019.1584092 last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

بعض الفئات، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، هم أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ من غيرهم، فقد يواجهون عوائق إضافية في الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل المأوى والرعاية الصحية والتنقل أثناء أحداث الطقس القاسية[1] .

وقد ظهر تقاضي المصلحة العامة كأداة مهمة للأشخاص ذوي الإعاقة للدفاع عن حقوقهم ومساءلة الحكومات والشركات عن أفعالهم أو امتناعهم عن التصرف بما يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد دعوى National Federation of Blind vs. Union Public Service Commission في الهند، حيث قدم الاتحاد الوطني للمكفوفين إلتماسا بموجب المادة ٣٢ من الدستور الهندي للمحكمة العليا، في مواجهة لجنة الخدمة العامة (UPSC) بسبب سياسات هذه اللجنة التي منعت الأشخاص المكفوفين من التقدم للعديد من الوظائف الحكومية عن طريق امتحانات الخدمة المدنية؛ لأن هذه السياسات تمييزية وغير عادلة، وتنتهك حقوق المكفوفين في فرص متساوية للتوظيف، وقد قررت المحكمة العليا في الهند بأن السياسات التي تمنع الأشخاص المكفوفين من التقدم لوظائف الخدمة المدنية غير دستورية وتمييزية، وأكدت المحكمة على: أولا– حق المكفوفين في المساواة: فيجب أن يُمنح الأشخاص المكفوفون نفس الفرص التي تُمنح لغيرهم في التقدم لوظائف الخدمة المدنية.

(1) Penelope J S Stein & Michael Ashley Stein, Climate change and the right to health of people with disabilities. Lancet Glob Health. 2022;10(1):e24– p.5.
& Molly M. King, Maria A. Gregg. Disability and climate change: a critical realist model of climate justice. Sociol Compass. 2022;16(1):e12954. https://doi.org/10.1111/soc4.12954 last accessed 5 July 2024.

ثانيا– التعديلات المعقولة: يجب على لجنة الخدمة العامة (UPSC) توفير التعديلات المعقولة والوسائل المساعدة مثل المرافقين أو القراء، للسماح للأشخاص المكفوفين بالمشاركة في الامتحانات على قدم المساواة مع الآخرين[1].

وقد شارك الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظمات حقوق الإعاقة في العديد من دعاوى المصلحة العامة المتعلقة بالمناخ في جميع أنحاء العالم، والتي لم يفصل فيها حتى الأن، منها:

– دعوى منظمة العدالة البيئية أستراليا (EJA) ضد أستراليا، Environmental Justice Australia (EJA) v. Australia، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، قدمت منظمة العدالة البيئية الأسترالية (EJA) شكوى إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ضد تقاعس الحكومة الأسترالية عن تغير المناخ[2]. حيث يستند المدعون في هذه الدعوى على أن الحكومة الأسترالية انتهكت اتفاقية باريس والعديد من اتفاقيات الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. وتشمل هذه الانتهاكات الحق في الصحة، والحياة، والعلاقات الأسرية، ومستوى المعيشة اللائق، والتعليم، والتحرر من أي

(1) Supreme Court of India National Federation Of Blind vs Union Public Service Commission And ... on 23 March, 1993: https://indiankanoon.org/doc/1152218/ last accessed 5 May 2024.
(2) Environmental Justice Australia (EJA) v. Australia: climatecasechart.com/non-us-case/environmental-justice-australia-eja-v-australia/ last accessed 5 May 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

شكل من أشكال العنف أو الاستغلال، والترفيه واللعب، وكذلك الحق في بيئة صحية، كما يجادلون بأن المساهمة المادية لأستراليا في الأضرار المناخية تنتهك حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأفراد ذوي الاعاقة على النحو المعترف به في القانون الدولي.

– **دعوى مولنر ضد النمسا Müllner v. Austria**، في ٢٥ مارس ٢٠٢١، قام مواطن نمساوي برفع دعوى ضد الحكومة النمساوية لانتهاك حقوق الإنسان الخاصة به ولفشلها في وضع تدابير مناخية فعالة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ذلك لأنه مصاب **بنوع من التصلب المتعدد يعتمد على درجة الحرارة، وأن معظم مرضى التصلب المتعدد يعانون من متلازمة أوتهوف**، وهي حساسية تعتمد على درجة الحرارة، وتتسبب في فقدان المزيد من السيطرة على العضلات مع ارتفاع درجات الحرارة. حيث يدعي مقدم الالتماس أنه من خلال عدم اتخاذ أي إجراء بشأن أزمة المناخ، انتهكت الحكومة النمساوية حقه الدستوري في الحياة الأسرية والخاصة بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) وسمحت بمخاطر متوقعة على حقه في الحياة بموجب المادة ٨ و١٣ من هذه الاتفاقية. كما يدفع المدعي بأنه ليس لديه سبيل انتصاف فعال متاح في النظام القانوني النمساوي، وهو ما يعد انتهاكًا لحقوقه بموجب المادة ١٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ ذلك لأن القانون النمساوي لا يوفر فرصة للطعن في الاغفال الإداري والتقاعس التشريعي بشأن أزمة المناخ، ولا توجد هيئة إدارية أو محكمة ملزمة بسماع ادعاءاته بشأن الأسس الموضوعية[1].

(1) Müllner v. Austria: climatecasechart.com/non-us-case/mex-m-v-austria/ last accessed 5 July 2024.

المبحث الرابع

تقاضي المصلحة العامة المرتكز على حقوق اللاجئين

يعد التقاضي من أجل المصلحة العامة للاجئين (Public Interest Litigation for Refugees) هو نوع من الإجراءات القانونية التي تُتخذ للدفاع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء، وتحسين أوضاعهم المعيشية بما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن أن تلتزم الدول والمؤسسات بالقوانين والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين[1]. فاللاجئ هو شخص أُجبر على الفرار من بلده ويخشى العودة إليها لأسباب تتعلق بحرب واسعة النطاق أو العنف أو الاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الانتماء إلى مجموعة معينة أو الرأي السياسي[2].

ومن الأمثلة الحديثة على التقاضي من أجل المصلحة العامة للاجئين هو الإلتماس الذي قدمته مجموعة من لاجئي الروهينجا لمحكمة دلهي العليا في مطلع عام ٢٠٢٤ سعيا لتدخلها في الحد من محتوى الكراهية ضد الروهينجا على منصة فيسبوك للتواصل الاجتماعي، حيث أظهرت كل من الوثائق الداخلية من فيسبوك والتقارير الخارجية المتوفرة مرارا وتكرارا أن خورازميات فيسبوك توفر

---

[1] ACCESS TO JUSTICE FOR REFUGEES AND MIGRANTS: https://publiclawproject.org.uk/refugee-and-migrant-rights/ last accessed 5 May 2024.

[2] Faith Rotich, Protecting refugees by public interest litigation: https://katibainstitute.org/protecting-refugees-by-public-interest-litigation/ last accessed 5 May 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

معلومات خاطئة وأخبار مزيفة وخطاب كراهية ومحتوى مثير للانقسام السياسي (على المنصة، والموجه ضد مجتمع الروهينجا)، وقد أدى ذلك إلى أعمال عنف في العالم الحقيقي ضد الروهينجا، سواء في الهند أو خارجها[1].

أما عن التقاضي من أجل المصلحة العامة للاجئين في المجال البيئي، فلا زالت قضية لاجئي المناخ قضية معقدة ومحلا للخلاف حتى وقتنا هذا، ولا يوجد تعريف قانوني واضح لمن هو الشخص المؤهل أو الذي ينطبق عليه مصطلح "لاجئ مناخ"، ويذهب بعض الفقه إلى ضرورة توسيع الإطار الحالي للقانون الدولي للاجئين ليشمل الأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ، بينما يرى آخرون أن هناك حاجة إلى إطار قانوني جديد لمعالجة هذه المشكلة[2].

وقد منحت بعض البلدان، مثل نيوزيلندا ودولة توفالو الواقعة في المحيط الهادئ، حق اللجوء أو الحماية للأفراد أو العائلات بناء على آثار تغير المناخ. ففي عام ٢٠١٤، منحت محكمة الهجرة والحماية النيوزيلندية الإقامة لعائلة من توفالو على أساس أنها ستواجه "ظروفا استثنائية" إذا أُجبرت على العودة إلى توفالو بسبب آثار تغير المناخ[3].

---

(1) Shaikh Azizur Rahman, Rohingya Refugees File Petition Against Facebook in Indian Court, February 03, 2024: https://www.voanews.com/a/rohingya-refugees-file-petition-against-facebook-in-indian-court-/7470093.html

(2) McAdam, J., & Saul, B. (Eds.). . (2013). Refugee protection and the role of law: Conflicting identities Routledge, pp. 261-281.

(3) In re: AD (Tuvalu): climatecasechart.com/non-us-case/in-re-ad-tuvalu/ last accessed 5 May 2024.

المبحث الخامس

تقاضي المصلحة العامة للسكان الأصليين (الشعوب الأصلية)

يمكن تعريف الشعوب الأصلية بأنهم مجتمعات لها روابط تاريخية بمنطقة جغرافية معينة وهم السكان الأصليون لتلك المنطقة، ولديهم ثقافاتهم ولغاتهم وتقاليدهم الفريدة التي تطورت عبر أجيال عديدة[1].

وتنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على احترام "حق تقرير المصير للشعوب"، وتنص المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن "لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير"، كما تدعم المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هذا الحق، وهذا يستلزم حرية تحديد وضعهم السياسي والسعي لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشمل ذلك أيضا حق أي شعب في عدم حرمانه من وسائل عيشه الخاصة[2].

وقد احتفظت الشعوب الأصلية بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تختلف عن خصائص المجتمعات المهيمنة التي يعيشون فيها، وهم ورثة وممارسون لثقافات فريدة، وعلى الرغم من الاختلافات الثقافية فإن الشعوب

(1) United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples: https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/declaration-on-the-rights-of-indigenous-peoples.html last accessed 5 May 2024.
(2) Fact Sheet No. 38: Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change, op.cit., p.20.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأصلية من جميع أنحاء العالم لديها مشاكل تتعلق بحماية حقوقها كشعوب متميزة، حيث سعت هذه الشعوب إلى الاعتراف بهوياتها وطرق عيشها وحقها في الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية التقليدية لسنوات، ومع ذلك فقد تعرضت حقوقها على مر التاريخ للانتهاك[1].

لتغير المناخ تأثير كبير على الشعوب الأصلية؛ لأنهم أكثر عرضة لآثاره بسبب اعتمادهم على البيئة الطبيعية لكسب مصادر عيشهم وتعزيز ثقافاتهم، ورغم أن لدى هذه الشعوب فهم عميق لأنظمتها البيئية المحلية ومعارفها التقليدية حول كيفية التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة، لكن تغير المناخ غالبا ما يحدث بمعدل يتجاوز قدرتها على التكيف[2]. من أجل كل ما سبق ذكره فقد استخدم السكان الأصليين تقاضي المصلحة العامة لحماية الحقوق سالفة الذكر، و**من أمثلة دعاوى المصلحة العامة المرتكزة على حقوق الشعوب الأصلية:**

– دعوى المقيمون في Omkoi ضد لجنة الخبراء بشأن اعتبارات تقييم الأثر البيئي ومكتب الموارد الطبيعية **والسياسة البيئية والتخطيط في تايلاند Residents of Omkoi v. Expert Committee on EIA Consideration and the Office of Natural Resources and**

(1) Indigenous Peoples and the United Nations: https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/ last accessed 5 May 2024.
(2) Indigenous Peoples and Climate Change - UN Permanent Forum on Indigenous Issues: https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/climate-change.html last accessed 5 May 2024.

Environmental Policy and Planning، في ٤ أبريل ٢٠٢٢، قام خمسون ممثلاً عن قرية كابودين برفع دعوى قضائية ضد المدعي عليه سالف الذكر في محكمة شيانغ ماي الإدارية لتسليط الضوء على انتهاك حقوقهم نتيجة للقضايا التالية[1]:

١. التأثير السلبي على طريقة حياة مجتمع كارين العرقي الذي يسعى للعيش في الغابات والموارد الطبيعية.

٢. الآثار الصحية من انبعاثات مناجم الفحم.

٣. فقدان الموارد الطبيعية والبيئة.

٤. فقدان الأراضي الزراعية مما سيؤثر على المجتمع اقتصاديا، حيث يعتمد دخلهم الرئيسي على الزراعة.

٥. أسلوب نقل المعادن من شأنه أن يعرض سكان المجتمع لخطر الحوادث.

٧. التعرض لتأثيرات الاحتباس الحراري، حيث أن استخدام الطاقة من الفحم هو السبب الرئيسي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وقد طلب المدعون من المحكمة: أولا– إلغاء طلب الامتياز رقم ١/٢٥٤٣ وقرار لجنة الخبراء المؤيد لموافقة مشروع تعدين الفحم الذي ينتهك الحق في العيش في بيئة جيدة وآمنة لصحة الناس.ثانيا– أمر المدعى عليهم بإجراء تقييم

(1) Residents of Omkoi v. Expert Committee on EIA Consideration and the Office of Natural Resources and Environmental Policy and Planning 2022 climatecasechart.com/non-us-case/fifty-representatives-of-the-residents-of-omkoi-v-expert-committee-on-eia-consideration-in-the-mining-and-extracting-industry-and-the-office-of-natural-resources-and-environmental-policy-and-planning/ last accessed 5 May 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

تأثير بيئي جديد يسمح بمشاركة عامة هادفة. وكجزء من الدعوى القضائية، تم تقديم طلب احترازي مؤقت بتعليق الأنشطة التي تم الموافقة عليها.

وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٢، أمرت المحكمة الإدارية بحماية مؤقتة أو تدبير احترازي وعلقت أنشطة مشروع تعدين الفحم حتى صدور حكم نهائي من المحكمة.

– التماس دانيال بيلي وآخرون ضد أستراليا Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition)، قدمت مجموعة من ثمانية من سكان جزر مضيق توريس[1]، ومواطنين أستراليين، وستة من أطفالهم التماسا ضد الحكومة الأسترالية إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيث أن جميعهم من السكان الأصليين في بويجو وبوروما ووابر وماسيج، وهي أربع جزر صغيرة منخفضة في منطقة مضيق توريس بأستراليا، وقد ادعى سكان الجزيرة أن التغيرات في أنماط الطقس لها عواقب ضارة مباشرة على معيشتهم وثقافتهم وطريقة حياتهم التقليدية، وأشاروا إلى أن الفيضانات الشديدة التي سببتها موجة المد في السنوات الأخيرة دمرت مقابر العائلات وتركت بقايا بشرية متناثرة عبر جزرهم، وجادلوا بأن الحفاظ على مقابر الأجداد وزيارة الأقارب المتوفين والتواصل معهم هو من صميم ثقافاتهم، بالإضافة إلى أهم الاحتفالات،

(1) Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition): climatecasechart.com/non-us-case/petition-of-torres-strait-islanders-to-the-united-nations-human-rights-committee-alleging-violations-stemming-from-australias-inaction-on-climate-change/ last accessed 5 May 2024.

مثل مراسم بلوغ سن الرشد ومراسم الولادة، تكون ذات مغزى ثقافي فقط إذا تم إجراؤها في أراضي المجتمع الأصلية. وقد جادل سكان الجزيرة أيضا بأن التغيرات في المناخ مع هطول الأمطار الغزيرة والعواصف قد أدت إلى تدهور الأرض والأشجار وبالتالي قللت من كمية الطعام المتاح من الصيد التقليدي والزراعة.

وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٢، أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن فشل أستراليا في توفير الحماية الكافية لسكان جزر توريس الأصليين من الآثار السلبية لتغير المناخ ينتهك حقوقهم في التمتع بثقافتهم وعدم التدخل التعسفي في حياتهم الخاصة وعائلاتهم ومنزلهم. وقد أخذت اللجنة في الاعتبار العلاقة الروحية لسكان الجزر بأراضيهم التقليدية، واعتماد سلامتهم الثقافية على صحة النظم البيئية المحيطة بهم، وأشارت إلى أنه على الرغم من سلسلة الإجراءات التي اتخذتها أستراليا، مثل تشييد حواجز بحرية جديدة في الجزر الأربع، والتي من المتوقع أن تكتمل بحلول عام ٢٠٢٣، فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير إضافية مناسبة وفي الوقت المناسب لتلافي أي خطر يقع على حياة سكان الجزر. وطلبت اللجنة من أستراليا تعويض سكان الجزر الأصلية عن الضرر الذي لحق بهم، وإجراء مشاورات هادفة مع مجتمعاتهم المحلية لتقييم احتياجاتهم، واتخاذ تدابير لمواصلة تأمين العيش الآمن لهذه المجتمعات في جزرهم[1].

(1) Australia violated Torres Strait Islanders' rights to enjoy culture and family life, UN Committee finds: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/australia-violated-torres-strait-islanders-rights-enjoy-culture-and-family last accessed 5 July 2024.
https://www.escr-net.org/caselaw/2022/daniel-billy-et-al-vs-australia-torres-strait-islanders-petition last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة والاستنتاجات

لقد تعرضنا في بحثنا "تقاضي المصلحة العامة ودوره في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية" لتقاضي المصلحة العامة في الدول محل البحث، وأسلفنا الذكر بأنه ذلك النوع من التقاضي الذي يرتكز بشكل جوهري على حماية المصالح العامة، وأنه قد نشأ لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم اعتماد آليات مماثلة له في بلدان أخرى ولكن تحت مسميات مختلفة، مثل "التقاضي الاستراتيجي– Strategic litigation أو التقاضي المؤثر– Impact litigation، وأن الهدف الرئيس لهذا النوع من التقاضي يتمثل في ضمان وصول الفئات الأولى بالرعاية والفئات المهمشة والمحرومة من المجتمع، وناقصي التمثيل بصفة عامة إلى العدالة.

وقد فرقنا بين دعوى المصلحة الخاصة ودعوى المصلحة العامة، ففي حين تركز الأولى على حماية مصلحة شخصية مباشرة لرافع الدعوى ولا يتم قبولها من الناحية الشكلية أمام القضاء، إلا أن الثانية يتم النظر فيها أمام القضاء رغم إنتفاء المصلحة الشخصية المباشرة لرافع الدعوى، وذلك بالشروط التالية:

أ) أن تؤثر الدعوى على عدد كبير من الأشخاص وليس فرد بعينه فقط.

أو ب) إذا تعلقت الدعوى بإثارة المسائل ذات الاهتمام العام.

أو ج) أن يكون للدعوى تأثير على الفئات المحرومة أو المهمشة أو الأولى بالرعاية،

د) يجب أن تتعلق الدعوى بمسألة قانونية تتطلب علاجا من أجل الصالح العام 'for the common good'.

كما فرقنا بين الدعاوى الجماعية ودعوى المصلحة العامة، وانتهينا إلى أن كلتا الدعويين تتشابهان في أنه يمكن رفع كلتيهما نيابة عن فئة أو مجموعة من الأشخاص، لكن الاختلاف الجذري بينهما يتمثل في أن دعوى المصلحة العامة تُستخدم لحماية المصلحة العامة وجلب حقوق سيطول أثرها العديد من الفئات المهمشة أو المحرومة وحتى دون أن توجه الدعوى إلى مدعى عليه معين، بينما الدعوى الجماعية تستخدم للحصول على تعويض عن الضرر الواقع على مجموعة المتضررين بعينهم، ويكون نطاقها غالبا الأمور المالية كحقوق المستهلك، وغالبا فإن الدعوى الجماعية تستلزم أن يكون من الصعب أو المستحيل على كل فرد من المتضررين إقامة دعوى فردية لحماية حقوقه.

وقد تعرضنا للتجارب الرائدة لتقاضي المصلحة العامة في الأنظمة القانونية المقارنة، وتتلخص الاستنتجات ذات الصلة بها، في أن نشأة تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى الاعتراضات التي واجهت قوانين الفصل العنصري، والتي نجم عنها حركات اجتماعية دفعت القضاء إلى مساندة هذه الحركات، وقد أدى هذا الأمر إلى نجاح التقاضي بشأن المصلحة العامة ومهد الطريق للمطالبة بالحقوق المختلفة عن طريق هذه الآلية، ولذلك فالقضاء الأمريكي هو صاحب الفضل في نشأة تقاضي المصلحة العامة وترسيخه في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت هذه الآلية للعديد من الدول وبخاصة دولة الهند.

وقد رأينا أن المحكمة العليا في الهند قد استلهمت هذه الأفكار وطبقتها لأول مرة في السبعينات، وذلك نصرا منها لحقوق السجناء والعمال المستعبدين وغيرهم

(ISSN: 2356 - 9492)

من الأشخاص، وقد تجلى هذا الأمر عندما وسعت المحكمة العليا في الهند من تفسيرها لبعض مواد الدستور الهندي مما أدى إلى زيادة أنواع الانتهاكات التي يمكن أن تسعى دعاوى المصلحة العامة إلى معالجتها أو الطعن عليها، وبالتالي توسيع نطاق تقاضي المصلحة العامة وتسهيل نجاحه وقبوله أمام القضاء.

وقدد تعرضنا لتقاضي المصلحة العامة في كل من أوغندا وكينيا وجنوب افريقيا، ووجدنا أنه كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، رفع دعوى من دعاوى المصلحة العامة في هذا الدول بسبب القواعد المعمول بها، حيث التزمت محاكم هذه البلاد بالتطبيق الحرفي لنصوص الدستور، حتى صدر مواد دستورية تنظم تقاضي المصلحة العامة، وفي حين أن نشأة تقاضي المصلحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والهند تعود للقضاء الذي اجتهد في ترسيخ هذا النوع من التقاضي.

كما ذكرنا أن تقاضي المصلحة العامة يلعب دورا كبيرا في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية وبخاصة: الأطفال، والنساء، واللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، وذلك من خلال حماية حقوقهم وضمان حصولهم على معاملة عادلة ومتساوية، وبخاصة في الظروف التي تحد من قدراتهم أو تسلب حقهم في الحياة والعيش، وتشمل موضوعات تقاضي المصلحة العامة لحماية حقوق الطفل الحالات المتعلقة بعمالة الأطفال، وإساءة معاملتهم جسديا ونفسيا، والاتجار بالأطفال، والزواج المبكر، وقضايا التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها، كما تم استخدام تقاضي المصلحة العامة لتأكيد حقوق المرأة وبخاصة فيما

يتعلق بقوانين الميراث، وجرائم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتحرش الجنسي في أماكن العمل، والحقوق التي تتأثر سلبا بتغير المناخ، كما تم استخدام تقاضي المصلحة العامة كأداة مهمة للأشخاص ذوي الإعاقة للدفاع عن حقوقهم ومساءلة الحكومات والشركات عن أفعالهم أو امتناعهم عن التصرف بما يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك تم استخدام تقاضي المصلحة العامة لتأكيد وحماية حقوق الاجئين (Public Interest Litigation for Refugees) وذلك وطالبي اللجوء، وتحسين أوضاعهم المعيشية بما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن أن تلتزم الدول والمؤسسات بالقوانين والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، وإلى جانب الفئات السابقة فإنه قد تم استخدام تقاضي المصلحة العامة لحماية حقوق السكان الأصليين (الشعوب الأصلية) والحفاظ على هذه المجتمعات وروابطها التاريخية وثقافاتهم ولغاتهم وتقاليدهم الفريدة التي تطورت عبر أجيال عديدة ضمن المنطقة الجغرافية الخاصة بهم.

ومن خلال دراستنا لتقاضي المصلحة العامة، يمكننا استنتاج المميزات والتحديات التي تواجه هذا النوع من التقاضي، على النحو **التالي:**

أولا- مميزات تقاضي المصلحة العامة:

- تتمثل إحدى السمات الرئيسية لدعاوى المصلحة العامة في أنها **لا تتطلب أن يكون لرافع الدعوى مصلحة مباشرة أو شخصية**، بما يعني أنه يمكن لأي فرد أو مجموعة أو منظمة رفع الدعوى من أجل المصلحة العامة.
- الحفاظ على سيادة القانون، وتسريع التوازن بين القانون والعدالة.

(ISSN: 2356 - 9492)

- تسهيل الوصول الفعال إلى العدالة للفئات الأولى بالرعاية اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع، بما في ذلك **حقوق الأطفال والنساء واللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة، والشعوب الأصلية**.
- مفيد بشكل خاص للدول النامية، حيث انتشار الفقر والجهل بالحقوق، والتمييز ضد فئات معينة.
- يختلف تقاضي المصلحة العامة عن التقاضي العادي، حيث يقوم الأخير على **الخصومة بين طرفين أو أكثر**، أما في دعاوى المصلحة العامة، يمكن للمواطن أو المنظمة رفع دعوى قضائية من أجل تحسين حالة عامة للناس أو تحقيق مصلحة جماهير الفقراء، بغض النظر عن مخاصمة فرد أو هيئة.
- يعتبر الغرض من دعاوى المصلحة العامة هو **تعويض الضرر العام**، أو إنفاذ الواجبات العامة، أو حماية الحقوق والمصالح العامة، وبالتالي لا يتعلق الحكم في دعاوى المصلحة العامة بالتعويض عن حق فردي، أو جبر هذا الحق الفردي، إلا إذا جاء هذا الجبر ضمن جبر جماعي لمجموعة من الأفراد.

- تتميز دعاوى المصلحة العامة أيضا **بتخفيف القواعد الإجرائية** الأخرى مثل التنازل عن شرط رسوم المحكمة، ويمكن تقديم الالتماس من خلال خطاب أو بريد إلكتروني في بعض الأنظمة القانونية.

- دعاوى المصلحة العامة هي في الأساس **جهد تعاوني** من جانب رافع الدعوى والسلطة العامة والمحكمة؛ لضمان احترام الحقوق والواجبات الدستورية، وضمان وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة.

- يمكن رفع دعاوى المصلحة العامة بشأن أية مسألة تؤثر على المصلحة العامة، وهذا الأمر **يشمل موضوعات مختلفة مثل التلوث البيئي وحقوق المستهلك وانتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة، وقضايا الفساد.**

ثانيا- التحديات التي تواجه تقاضي المصلحة العامة:

على الرغم من مميزات التقاضي للمصلحة العامة سالفة الذكر، إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة لدعاوى المصلحة العامة، منها:

- انتقد البعض دعاوى المصلحة العامة لاستخدامها **كأداة للتضييع وقت المحكمة** حيث يمكن رفع العديد من هذه الدعاوى برسوم منخفضة، مما قد يشجع البعض لاستخدامها المتكرر بشكل سلبي.
- **في بعض الأحيان تنطوي هذه الدعاوى على تجاوز من جانب السلطة القضائية لحدود اختصاصاتها الدستورية**، وبظهر هذا الأمر بوضوح حين يتعلق الحكم القضائي بإلزام السلطة التنفيذية بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل، مما يشكل تدخلا صريحا في عمل السلطة التنفيذية وتعديا على اختصاصاتها الدستورية.

(ISSN: 2356 - 9492)

- قد تتم إساءة الجمهور لاستخدام تقاضي المصلحة العامة من خلال **السعي وراء الدعاية الشخصية**، أو لتصفية الحسابات بدلا من خدمة المصلحة العامة.
- وأخيرا فإن جماعات الضغط ربما تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية تخدم مصالحها وأهدافها عن طريقة استخدام تقاضي المصلحة العامة، وذلك حين تفشل في تحقيق هذه الأهداف بالأساليب العادية.

التوصيات

انطلاقا من دراستنا السابقة، وبخاصة ما أوردناه فيما يخص مميزات وتحديات تقاضي المصلحة العامة، فإننا نوصي بما يلي:

أولا– نوصي المشرع بضرورة تطوير وتحديث القوانين لتسمح بممارسة تقاضي المصلحة العامة كأداة قانونية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، مع ضرورة تعزيز الإيجابيات وتلافي العيوب التي أوردناها في البحث عن هذا النوع من التقاضي.

ثانيا– نوصي بإنشاء دوائر أو محاكم متخصصة داخل النظام القضائي، تكون معنية بدعاوى المصلحة العامة، وذلك من أجل استجابات قضائية سريعة وفعالة لهذه الدعاوى.

ثالثا– نوصي بدمج تقاضي المصلحة العامة ضمن قانون المحاماة، والبرامج التأهيلية للعمل بالمحاماة، وأن يصبح التكليف بالمشاركة فيه أداة لازمة لترقية

المحامين، حيث يمثل هذا الأمر نوعا من أنواع التكافل الاجتماعي، ودعما للفئات الأولى بالرعاية من خلال توفير الخدمات القانونية لهم دون مقابل.

رابعا- نوصي بتنظيم برامج تدريبية للقضاة والمحامين لتعزيز فهم عميق لتقاضي المصلحة العامة وكيفية استخدامه بفعالية في القضايا التي تتعلق بحقوق الفئات الأولى بالرعاية، بحيث يتضمن هذا التدريب دراسة لأهم تجارب الدول والاستفادة منها.

خامسا- نوصي بإدخال تقاضي المصلحة العامة ضمن برامج كليات الحقوق، بحيث يتمتع الجيل القادم من المحامين والقضاة بفهم عميق لدور هذا النوع من التقاضي في حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ومن ثم تبنيه في ممارساتهم المهنية.

(ISSN: 2356 - 9492)

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المراجع والمصادر باللغة العربية:

- أحمد كامل خليل أحمد، دعاوى المصلحة العامة في مجال حماية البيئة، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢١.
- عيد عشري جابر، الجوانب الاقتصادية للدعاوى الجماعية، المجلة القانونية والاقتصادية، المجلد ٣٣، العدد ١ - الرقم المسلسل للعدد ١ ملحق يناير ٢٠٢١.

ثانيا- المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية:

- Adam kyomuhendo public interest litigation in uganda: history, practices and impediments, the inaugural oxfam international conference on strategic litigation in africa at the university of nairobi, kenya, 2019.
- Ander Maglica, "Public End through Private Means: A Comparative Study on Public Interest Litigation in Europe", Erasmus Law Review, vol 2, 2023.
- Anuj Bhuwania, "Courting the People: The Rise of Public Interest Litigation in Post-Emergency India." Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, vol. 34 no. 2, 2014.
- Aoife Nolan, Ann Skelton, Turning the Rights Lens Inwards': The Case for Child Rights-Consistent Strategic Litigation Practice, Human Rights Law Review 22 Oxford, 2022.

- Arthur B. LaFrance,, “Federal Rule 11 and public interest litigation”, Valparaiso University Law Review, Volume 22, Number 2 Winter 1988.

- Aruho Amon, Advancing human rights in patient care through strategic litigation: the case of Uganda., Masters Degree. University of KwaZulu-Natal, Durban, South Africa, 2022.

- Bemih Luseka, PUBLIC INTEREST LITIGATION – SECURING PROTECTION OF SOCIAL AND ECONOMIC RIGHTS: CHALLENGES, OPPORTUNITIES AND LESSONS, central european university, november 30, 2012

- Brian Sang YK, “Tending Towards Greater Eco-Protection in Kenya: Public Interest Environmental Litigation and Its Prospects Within the New Constitutional Order.” Journal of African Law, vol. 57, no. 1, 2013.

- Catherine Nampewo, Saving Mabira Rainforest: Using Public Interest Litigation in Uganda to Save Mabira and Other Forests, Boston college environmental affairs law review, 17 January, 2013.

- Christine M. Forster, Vedna Jivan. “Public Interest Litigation and Human Rights Implementation: The Indian and Australian Experience.” Asian Journal of Comparative Law, vol. 3, 2008.

(ISSN: 2356 - 9492)

- CHRISTOPHER MBAZIRA, Enforcing the Economic, Social and Cultural Rights in the South African Constitution as Justiciable Individual Rights: The Role of Judicial Remedies, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Law) in the Faculty of Law, University of the Western Cape, 7 May 2007.

- Collins Odote, "Public Interest Litigation and Climate Change – An Example from Kenya." Climate Change: International Law and Global Governance: Volume I: Legal Responses and Global Responsibility, edited by Oliver C. Ruppel et al., 1st ed., Nomos Verlagsgesellschaft mbH, 2013.

- Costello, A., Abbas, M., Allen, A., Ball, S., Bell, S., Bellamy, R., & Patterson, C. Managing the health effects of climate change: Lancet and University College London Institute for Global Health Commission. The Lancet, 373(9676), 2009.

- Cummings, S. L. The Internationalization of Public Interest Law. Duke Law Journal, vol.57(4), 2008.

- Dr.Sanyogita, Public Interest Litigation: an Instrument to Protect Child Labour in India, PARIPEX - INDIAN JOURNAL OF RESEARCH, Volume 5 Issue 9, September 2016.

- Forster, C. M., & Jivan, V. Public Interest Litigation and Human Rights Implementation: The Indian and Australian Experience. Published online by Cambridge University Press, 2015.

- Gitanjali Nain Gill, human Rights and the Environment in India: Access through Public Interest Litigation. Environmental Law Review, vol.14, no.(3), 2012,

- Gitanjali Nain Gill, human Rights and the Environment in India: Access through Public Interest Litigation. Environmental Law Review, vol.14, no.(3), 2012.

- Haines, A., Kovats, R. S., Campbell-Lendrum, D., & Corvalan, C. Climate change and human health: Impacts, vulnerability and public health. Public Health, 120(7), 2006.

- Hashim, N. B. . Towards progressive legal framework and energetic jurisprudential behavior: The enforcement of public interest litigation in the new millennium, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 105, 3, 2013.

- Helen Hershkoff & David Hollander, Rights into Action: Public Interest Litigation in the United States, in MANY ROADS TO JUSTICE: THE LAW RELATED WORK OF FORD FOUNDATION GRANTEES AROUND THE WORLD, Mary McClymont & Stephen Golub eds, 2000.

(ISSN: 2356 - 9492)

- JAMES A. GOLDSTON, MIRNA ADJAMI, The opportunities and challenges of using public interest litigation to secure access to justice for Roma in Central and Eastern Europe, Marginalized Communities and Access to Justice, Routledge-Cavendish, 1st Edition, 2009.
- Jill Cottrell, "Courts and Accountability: Public Interest Litigation in the Indian High Courts," Third World Legal Studies: Vol. 11, Article 8, 1992.
- Jodi L. Short, In Search of the Public Interest, Yale Journal on Regulation, Vol. 40, UC San Francisco Research Paper Forthcoming,. 2023.
- Kenneth Kakuru, Handbook on Environmental Law in Uganda, Handbook on Environmental Law in Uganda, Greenwatch (Organization), Volume 1, 2009.
- Michael G. Faure, A.V. Rajay, Effectiveness of Environmental Public Interest Litigation in India: Determining the Key Variables, Fordham Environmental Law Review, Volume 21, Number 2, Article 3, 2010.
- Monika Sangeeta Ahuja, public interest litigation in india; a socio-legal study, PhD thesis, London School of Economics and Political Science. 1996.
- Munyithya justus maithya, the role of public interest litigation in the promotion and protection of the right to

adequate housing: the case of muthurwa estate in nairobi, kenya, a project paper submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of a degree of masters of arts (human rights) of the university of nairobi, february, 2016.

- Nayebare faith, a critical analysis of public interest litigation as a means of achieving human rights and justice in uganda, a research proposal submitted to the department of public and comparative law, school of law in fulfillment of the requirements for the award of a bachelor's degree in law of kampala international university, june, 2019.

- ndrea Durbach, Isabelle Reinecke & Louise Dargan, Enabling democracy: the role of public interest litigation in sustaining and preserving the separation of powers, Australian Journal of Human Rights, vol.26, no.2, 2020.

- Normawati Binti Hashim, Moves towards Progressive Legal Framework and Energetic Jurisprudential Behavioral on the Enforcement of Public Interest Litigation in the New Millennium, Procedia - Social and Behavioral Sciences Volume 105, 3 December 2013.

- Omuko-Jung, L. The Evolving Locus Standi and Causation Requirements in Kenya: A Precautionary Turn for Climate Change Litigation? Carbon & Climate Law Review Volume 15, Issue 2, 2021.

(ISSN: 2356 - 9492)

- Penelope J S Stein & Michael Ashley Stein, Climate change and the right to health of people with disabilities. Lancet Glob Health. 10(1):e24, 2022.

- Penny Martin, Defining and refining the concept of practicing in the public interest, Alternative Law Journal, vol 28 no.1, 2003.

- Pertiwi, P., Llewellyn, G., & Villeneuve, M. People with disabilities as key actors in community-based disaster risk reduction. Disability & Society, 34(9–10),2019.

- Philipp Wesche,Rights of Nature in Practice: A Case Study on the Impacts of the Colombian Atrato River Decision,Journal of Environmental Law, Volume 33, Issue3, November 2021.

- Raghav Pandey, Public Interest Litigation and Child Labour: An Analysis of the MC Mehta Case,. ILI Law review, Summer Issue, 2016.

- Raghav Pandey, PUBLIC INTEREST LITIGATION AND CHILD LABOUR: AN ANALYSIS OF THE MC MEHTA CASE, ILI Law Review, Summer Issue 2016.

- Rekosh, E. . Who defines the public interest? Public interest law strategies in central and eastern Europe. Public Interest Law Initiative/Columbia University, 2005.

- Scott L. Cummings and Deborah L. Rhode, Public Interest Litigation: Insights From Theory and Practice, 36 Fordham Urb. L.J. 603, 2009.
- Scott L. Cummings, Public interest litigation in comparative perspective, Australian Journal of Human Rights, vol.26:2, 2020.
- Shah, Ninad, Globalizing Public Interest Law, 2021.
- Smiley, K. T., Domingue, S. J., Lewis, A. L., McNeese, H., Pellegrin, S. J., Sandhu, H. Inequalities and interrelations: The sociology of disasters at a new crossroads. Sociology Compass, 16(12). 2022.
- Steven Budlender, Nick Ferreira, Gilbert Marcus, Public Interest Litigation and Social Change in South Africa: Strategies, Tactics and Lessons, Published by The Atlantic Philanthropies October 2014.
- Stevenson, Jordan E., "Public Interest Litigation & Women's Rights: Cases from Nepal & India", 2019.
- Sylvie Namwase, Securing legal reforms to the use of force in the context of police militarisation in Uganda: The role of public interest litigation and structural interdict. African Human Rights Law Journal, Vol.21, n.2, 2021.

(ISSN: 2356 - 9492)

- Thomas Paul Judicial Response to Child Labour in India : A Human Rights Perspective, Asia Law Quarterly Vol. 1, No.1, 2009.

- Varun Gauri Public Interest Litigation in India Overreaching or Underachieving? Policy Research Working Paper, The World Bank Development Research Group Human Development and Public Services Team, November 2009.

- Watts, N., Adger, W. N., Agnolucci, P., Blackstock, J., Byass, P., Cai, W ,& Depledge, M., Health and climate change: policy responses to protect public health. The Lancet, 386(10006), 2015.

- Yoseph Mulugeta Badwaza, Public interest litigation as practised by South African human rights NGOs : any lessons for Ethiopia? Thesis (LLM (Human Rights and Democratisation in Africa)) -- University of Pretoria, 2005.

- Zachary Holladay, "Public Interest Litigation in India as a Paradigm for Developing Nations," Indiana Journal of Global Legal Studies: Vol. 19 : Issue 2 , Article 9. 2012.

- McAdam, J., & Saul, B. (Eds.). Refugee protection and the role of law: Conflicting identities Routledge, 2013,

- Marcus, David, The Public Interest Class Action, 104 Georgetown Law Journal, Arizona Legal Studies Discussion Paper No. 15-11, 2015

ثالثا- تقارير وقرارات وأحكام قضائية:

- Brown v. Board of Education of Topeka, 347 U.S. 483 (1954): https://supreme.justia.com/cases/federal/us/347/483/

- Environmental Justice Australia (EJA) v. Australia: climatecasechart.com/non-us-case/environmental-justice-australia-eja-v-australia/ last accessed 5 July 2024.

- ENVIRONMENTAL MANAGEMENT AND CO-ORDINATION ACT, 1999 (ACT NO 8 OF 1999): s 3(3 https://eregulations.invest.go.ke/media/emca_1.pdf: https://www.nema.go.ke/index.php?option=com_content&view=article&id=24&Itemid=163

- Fifth Assessment Report (AR5) of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC): https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar5/ last accessed 5 March 2024.

- Future Generations v. Ministry of the Environment and Others “Demanda Generaciones Futuras v. Minambiente” http://climatecasechart.com/non-us-case/future-generation-v-ministry-environment-others last accessed 5 July 2024.

(ISSN: 2356 - 9492)

- https://indiankanoon.org/doc/212829/?__cf_chl_tk=BwQNNyqXHc1j3A86eOngh_lxumt_NZFGRf.rP1gSOZk-1713694621-0.0.1.1-1599

- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2014). Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the IPCC. Cambridge University Press.

- John J. Williams, The Grootboom case and the constitutional right to housing: the politics of planning in post-apartheid South Africa, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08c72ed915d622c00135d/1052734457-williams.2005-grootboom.pdf

- Judgment T-622/16 (The Atrato River Case), Constitutional Court of Colombia (2016), translated by the Dignity Rights Project:

- La Rose v. Her Majesty the Queen: climatecasechart.com/non-us-case/la-rose-v-her-majesty-the-queen/ last accessed 5 July 2024.

- Maria Khan et al. v. Federation of Pakistan et al. climatecasechart.com/non-us-case/maria-khan-et-al-v-federation-of-pakistan-et-al/ last accessed 5 July 2024.

- Muhindo & 3 Ors Vs Attorney General (MISCELLANEOUS CAUSE No.127 OF 2016) [2019] UGHCCD 2 (25 January 2019) HC: Civil Division (Uganda): https://ulii.org/akn/ug/judgment/ughccd/2019/2/eng@2019-01-25

- Müllner v. Austria: climatecasechart.com/non-us-case/mex-m-v-austria/ last accessed 5 July 2024.

- Plessy vs. Ferguson, Judgement, Decided May 18, 1896; Records of the Supreme Court of the United States; Record Group 267; Plessy v. Ferguson, 163, #15248, National Archives. https://www.archives.gov/milestone-documents/plessy-v-ferguson

- Rev. Christopher Mtikila v. the Attorney General, Civil Case No. 5 of 1993 (High Court of Tanzania) (Ruling): https://elaw.org/resource/tanzania-rev-christopher-mtikila-v-attorney-general-civil-case-no-5-1993-high-court-tanzania

- Serugo v Kampala City Council & Another (CONSTITUTIONAL APPEAL NO. 2 OF 1998) [1999] UGSC 23 (11 June 1999); https://old.ulii.org/ug/judgment/supreme-court-uganda/1999/23

(ISSN: 2356 - 9492)

- Supreme Court of India Bihar Legal Support Society vs The Chief Justice Of India & Anr on 19 November, 1986: https://indiankanoon.org/doc/1041403/
- Supreme Court of India M.C. Mehta vs State Of Tamil Nadu And Others on 10 December, 1996:
- Supreme Court of India National Federation Of Blind vs Union Public Service Commission And ... on 23 March, 1993: https://indiankanoon.org/doc/1152218/
- Supreme Court of India Vishal Jeet vs Union Of India And Ors on 2 May, 1990: https://indiankanoon.org/doc/653695/
- SUPREME COURT OF THE UNITED STATES Brown v. Board of Education, 347 U.S. 483 (1954) (USSC+), Opinion; May 17, 1954; https://www.archives.gov/milestone-documents/brown-v-board-of-education
- SURYA. A. NAIR, HUSSAINARA KHATOON V Home Secretary, STATE OF BIHAR, manupatra articles, 2022, available at: https://articles.manupatra.com/article-details/HUSSAINARA-KHATOON-V-Home-Secretary-STATE-OF-BIHAR
- Vishaka & Ors vs State of Rajasthan & Ors on 13 August, 1997".: https://indiankanoon.org/doc/1031794/

- Vishal Jeet v. Union of India: https://sherloc.unodc.org/cld/case-law-doc/traffickingpersonscrimetype/ind/1990/vishal_jeet_v._union_of_india.html

- Wangari Maathai v Kenya Times Media Trust Ltd Civ Case 5403 of 1989 (High court at Nairobi) [1989] eKLR: https://plasticsdb.surrey.ac.uk/search/?view=preview&q=id%3A%22https%3A%2F%2Fplasticsdb.surrey.ac.uk%2Fdocuments%2Fkenya%2FWangari%20Maathai%20Civil%20Case%205403%2C%20Kenya%201989.pdf%22

- Wangari Maathai v Kenya Times Media Trust Ltd Civ Case 5403 of 1989 (High court at Nairobi) [1989] eKLR: https://plasticsdb.surrey.ac.uk/search/?view=preview&q=id%3A%22https%3A%2F%2Fplasticsdb.surrey.ac.uk%2Fdocuments%2Fkenya%2FWangari%20Maathai%20Civil%20Case%205403%2C%20Kenya%201989.pdf%22

- Water and Environment Net work (U) Limited and 2 Others v National Environmental Management Authority and Anor (Consolidated Miscellaneous Cause No. 239 of 2020) [2021] UGHCCD 30 (7 May 2021): https://ulii.org/akn/ug/judgment/ughccd/2021/30/eng@2021-05-07

(ISSN: 2356 - 9492)

رابعا- مقالات وأبحاث علمية عبر الانترنت:

- The Constitution of Kenya, 2010, Article 43: www.kenyalaw.org:8181/exist/kenyalex/actview.xql?actid=Const2010
- Justice, Law and Order Sector (JLOS): https://governance.jlos.go.ug/index.php/serv
- Legal Aid Service Providers Network (LAPSNET): https://www.laspnet.org
- Public Interest Law Clinic (PILAC) ,: https://pilac.mak.ac.ug
- غرفة مقاصة قانون المصلحة العامةPublic Interest Law Clearing House(PILCH) فيكتوريا
- https://justiceconnect.org.au./
- What is public interest litigation?: https://uganda.action4justice.org/q_and_a/public-interest-litigation/
- professional responsibility to provide pro bono service:
- https://www.americanbar.org/groups/probono_public_service/policy/aba_model_rule_6_1/ last accessed 17 may 2023.
- https://www.escr-net.org/caselaw/2022/daniel-billy-et-al-vs-australia-torres-strait-islanders-petition last accessed 5 July 2024.

- Indigenous Peoples and the United Nations: https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/ last accessed 5 July 2024.
- Antalina Guha, What is Public Interest Litigation? https://blog.finology.in/constitutional-developments/public-interest-litigation last accessed 17 may 2023.
- https://www.toppr.com/guides/legal-aptitude/jurisprudence/public-interest-litigation last accessed 17 may 2023.
- Thomas Roe, Public Interest Litigation, https://www.3harecourt.com/public-interest-litigation/ last accessed 17 may 2023.
- ACCESS TO JUSTICE FOR REFUGEES AND MIGRANTS: https://publiclawproject.org.uk/refugee-and-migrant-rights/
- Faith Rotich, Protecting refugees by public interest litigation: https://katibainstitute.org/protecting-refugees-by-public-interest-litigation/
- Shaikh Azizur Rahman, Rohingya Refugees File Petition Against Facebook in Indian Court, February 03, 2024: https://www.voanews.com/a/rohingya-refugees-file-petition-against-facebook-in-indian-court-/7470093.html

(ISSN: 2356 - 9492)

- Convention on the Rights of Persons with Disabilities: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities last accessed 5 July 2024.
- World Health Organization (2018): Children's environmental health. Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/children-s-environmental-health
- UNICEF. (2015). Unless we act now: The impact of climate change on children. Retrieved from https://www.unicef.org/publications/files/Unless_we_act_now_The_impact_of_climate_change_on_children.pdf last accessed 5 July 2024.
- NETPIL is an umbrella organization that brings together individuals, law firms, non-governmental organizations and institutions with a commitment to engage in public interest litigation to achieve social justice.: Network of Public Interest Lawyers (NETPIL): https://netpil.org
- James Niwagaba , Public Interest Litigation (Pil) and Access to Justice In Uganda, 05 Mars, 2024 IN: https://www.lawglobalhub.com/public-interest-litigation-james/
- Indigenous Peoples and Climate Change - UN Permanent Forum on Indigenous Issues: https://www.un.org/development/desa/indigenouspe

oples/climate-change.html last accessed 5 July 2024.

- Residents of Omkoi v. Expert Committee on EIA Consideration and the Office of Natural Resources and Environmental Policy and Planning 2022 climatecasechart.com/non-us-case/fifty-representatives-of-the-residents-of-omkoi-v-expert-committee-on-eia-consideration-in-the-mining-and-extracting-industry-and-the-office-of-natural-resources-and-environmental-policy-and-planning/ last accessed 5 July 2024.
- Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition): climatecasechart.com/non-us-case/petition-of-torres-strait-islanders-to-the-united-nations-human-rights-committee-alleging-violations-stemming-from-australias-inaction-on-climate-change/ last accessed 5 July 2024.
- Australia violated Torres Strait Islanders' rights to enjoy culture and family life, UN Committee finds: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/australia-violated-torres-strait-islanders-rights-enjoy-culture-and-family last accessed 5 July 2024.
- Amar Bharat, PIL AND DIFFERENCE BETWEEN "PUBILC INTEREST LITIGATION" AND "PRIVATE INTEREST LITIGATION"https://web.archive.org/web/201710

(ISSN: 2356 - 9492)

29075146/http:/intolegalworld.com/2017/10/24/pil-and-difference-between-pubilc-interest-litigation-and-private-interest-litigation/

- Public Interest Litigation – Need, Principle, Merits & Demerits: https://studywrap.com/what-is-public-interest-litigation-importance-features-objective-scope-merits-demerits-challenges-landmark-pil-cases-subjects-of-pil/
- https://conseil-etat.fr/vos-demarches/je-suis-un-particulier/actions-collectives& https://www.economie.gouv.fr/particuliers/action-de-groupe
- Muwanga Kivumbi v Attorney General, Supreme Court of Uganda: (Constitutional Appeal No. 06 of 2011) [2017] UGSC 4 (14 February 2017): https://ulii.org/akn/ug/judgment/ugsc/2017/4/eng@2017-02-14
- Public Interest Litigation Strategy LAW SOCIETY OF KENYA, https://lsk.or.ke/wp-content/uploads/2023/11/Public-Interest-Litigation-Strategy.pdf, p.4.
- https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/locus-standi
- https://www.loc.gov/classroom-materials/jim-crow-segregation/
- James Niwagaba , Public Interest Litigation (Pil) and Access to Justice In Uganda, 05 Mars, 2024

IN: https://www.lawglobalhub.com/public-interest-litigation-james/

- The Environment Action Network Ltd v Joseph Eryau (Civil Application No. 98/05) [2008] UGCA 15 (19 February 2008) Court of Appeal of Uganda:
- https://ulii.org/akn/ug/judgment/ugca/2008/15/eng@2008-02-19
- The Constitution of Kenya, 2010, Article 21: www.kenyalaw.org:8181/exist/kenyalex/actview.xql?actid=Const2010
- https://ulii.org/akn/ug/act/2019/18/eng@2019-11-15
- https://www.informea.org/en/court-decision/future-generations-vs-ministry-environment-and-others last accessed 5 July 2024.
- https://www.ourchildrenstrust.org/canada last accessed 5 July 2024.
- Indonesian Youths and others v. Indonesia: climatecasechart.com/non-us-case/indonesian-youths-and-others-v-indonesia/ last accessed 5 July 2024.
- Burns B, Patouris J, Kalela A, et al. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) Decisions and conclusions: existing mandates and entry points for gender equality. Gender & Climate Change Technical Guide for COP20. Lima, Peru: UNFCC. Available at: http:// www.wedo.org/wp-content/uploads/ GE-

(ISSN: 2356 - 9492)

Publication-ENG-Interactive.pdf; 2014. last accessed 5 July 2024.

- International Union for Conservation of Nature. (2018). Women and Climate Change: Impacts and Agency in the Humanitarian Context. Retrieved from https://portals.iucn.org/library/node/47847 last accessed 5 July 2024.
- United Nations. (2019). Gender and Climate Change. Retrieved from https://www.un.org/en/sections/issues-depth/gender-and-climate-change/index.html.
- International Union for Conservation of Nature. (2018). Women and Climate Change: Impacts and Agency in the Humanitarian Context. Source: https://portals.iucn.org/library/node/47847 last accessed 5 July 2024.
- United Nations Development Programme. (2018). Climate Change and Gender Equality: Advancing the SDGs. Retrieved from https://www.undp.org/content/dam/undp/library/gender/Gender%20and%20Environment/Climate%20Change%20and%20Gender%20Equality%20-%20Advancing%20the%20SDGs.pdf
- Molly M. King, Maria A. Gregg. Disability and climate change: a critical realist model of climate justice. Sociol Compass. 2022;16(1):e12954. https://doi.org/10.1111/soc4.12954

- In re: AD (Tuvalu): climatecasechart.com/non-us-case/in-re-ad-tuvalu/ last accessed 5 July 2024.
- United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples: https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/declaration-on-the-rights-of-indigenous-peoples.html last accessed 5 July 2024.

تم بحمد الله تعالى وفضله..